في ردّ صريح على محاولة وزير الخارجية الأميركية انتوني بلينكن الضغط على دول المنطقة، لتقوم بما يضمن موافقة حركة حماس على مقترح أميركي لاتفاق وقف الحرب وتبادل أسرى، أعلنت «حماس» و«الجهاد» تمسكهما بشروطهما للتوصل إلى «صفقة»

بلينكن في المنطقة للضغط على حماس

المقاومة تتمسك بشروط قبول الاتفاق

غزة، الدوحة، القاهرة ـ **العربي الجديد**
نيويورك ـ **ابتسام عازم**

حاول وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، في مستهلّ جولته الجديدة في المنطقة والتي بدأها أمس الاثنين من مصر قبل أن ينتقل إلى إسرائيل على أن يزور بعدهما الأردن وقطر، تبرير استمرار الاحتلال الإسرائيلي بارتكاب المجازر في قطاع غزة، عبر زعمه أن حركة حماس تتحمل مسؤولية ذلك، مطالباً الحكومات في المنطقة بالضغط على الحركة للموافقة على اقتراح الرئيس الأميركي جو بايدن لوقف إطلاق النار، من دون أن يتحدث عن إسرائيل، التي كرر رئيس حكومتها بنيامين نتنياهو أمس الأول الأحد تعهده بتحقيق «النصر الكامل»، فيما كانت قواته تتعرض إلى ضربات جديدة، مع كشف كتائب القسام قتل وإصابة جنود إسرائيليين، جراء تفجير مقاتليها منزلاً للاحتلال في مخيم جنوب مدينة رفح، وسط تواصل القطاع وما يخلفه من ضحايا، على الرغم من الضغوط على حركة حماس من أجل دفعها للموافقة على الطرح المقدم، في ظل رغبة جادة للوصول إلى إنهاء الحرب قبل حلول منتصف يوليو/ تموز المقبل. وقال الدبلوماسي الأميركي إن تقديرات واشنطن أن الضغوط المفروضة على «حماس» حتى الآن لا ترقى للمستوى الذي يدفعها للتجاوب مع العرض المطروح أمامها، لافتاً إلى أن مهمة بلينكن الحالية خلال الجولة هي تكثيف الضغوط المباشرة وغير المباشرة على الحركة، موضحاً أن بلينكن قدّم تصوراً بشأن عدة إجراءات يُمكن من خلالها دفع «حماس» للقبول بالعرض المطروح حالياً والتجاوب مع خطة بايدن.

وردّاً على تصريح بلينكن، قال القيادي في حركة حماس سامي أبو زهري لوكالة رويترز إن «خطاب بلينكن خلال زيارته للقاهرة هو مثال للانحياز إلى إسرائيل وتوفير الغطاء الأميركي للمجرقة التي يمارسها الاحتلال في غزة. هذه المواقف هي المعيق الحقيقي أمام التوصل لأي اتفاق». وفيما تجاهل بلينكن مواقف المسؤولين الإسرائيليين التي تصرّ على مواصلة العدوان على غزة، كان نتنياهو قد كرّر، أمس الأول الأحد، «التزامه بتحقيق النصر الكامل». ونقل بيان صدر عن مكتب نتنياهو قوله لعائلات إسرائيليين قتلوا في غزة أمس الأول الأحد: «ما هو الخلاف الرئيسي؟ إنه يتمحور حول مطلب حماس بأن نلتزم بوقف الحرب دون تحقيق أهدافنا المتمثلة في القضاء على حماس. لست مستعداً للقيام بذلك».

في هذه الأثناء، وزّعت الولايات المتحدة، مساء أمس الأول الأحد، مسودة معدلة للمرة الثانية لمشروع قرار في مجلس الأمن يدعم المبادئ الواردة في مقترح بايدن بشأن الحرب على غزة أخذت فيها بعين الاعتبار عدداً من ملاحظات الدول الأعضاء في مجلس الأمن قبل أن يحال مشروع القرار على التصويت أمس. ومن أبرز ما أضيف إلى المسودة الأخيرة هو أنه «في حال استمرت المفاوضات (بشأن غزة) في المرحلة الأولى أكثر من ستة أسابيع، فإنّ وقف إطلاق النار سيستمر طالما استمرت المفاوضات». كذلك أضيف إلى المرحلة الأولى ذكر تبادل الأسرى الفلسطينيين، وهو ما أورده بايدن في مقترحه نهاية مايو/ أيار، ولم تأت على ذكره المسودة السابقة لمشروع القرار الأميركي، إذ كانت قد اكتفت بالحديث عن «إطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين وإعادة رفات الموتى من الإسرائيليين»، من دون أي ذكر للأسرى الفلسطينيين أو رفات شهدائهم. ومن ضمن نقاط القصور الإضافية مطالبة المسودة حركة حماس بقبول المقترح، في حين تشير إلى أنّ اقتراح وقف إطلاق النار «يحظى بقبول إسرائيل»، في الوقت الذي أعلنت فيه تل أبيب عكس ذلك. كما أزيلت جملة في مسودة سابقة حول المناطق العازلة ورفض يدعم الأمن لها، لتصبح الجملة في المسودة الأخيرة فقط أنّ مجلس الأمن «يرفض أي محاولة للتغيير الديمغرافي أو الإقليمي في قطاع غزة، بما في ذلك الإجراءات التي تقلل من مساحة غزة»، بدلاً من جملة في مسودة سابقة «يرفض أي محاولة للتغيير الديمغرافي أو الإقليمي في قطاع غزة، بما في ذلك الإجراءات التي تقلل من مساحة غزة مثلاً»، من خلال إنشاء دائم، رسمياً أو بشكل غير رسمي، لما يُسمى بالمناطق العازلة».

وبموازاة زيارة بلينكن والعمل على الضغط على «حماس» عبر مجلس الأمن، كشفت شبكة «إن بي سي نيوز» الأميركية، نقلاً عن مسؤولين كبار حاليين وسابقين في البيت الأبيض، أنّ الإدارة الأميركية ناقشت إمكانية التفاوض على اتفاق أحادي الجانب مع حركة حماس لتأمين إطلاق سراح خمسة محتجزين أميركيين في غزة، إذا فشلت محادثات وقف إطلاق النار الحالية. وقال المسؤولون الذين جرى إطلاعهم جميعاً على المناقشات، وفقاً للشبكة، إنّ «مفاوضات كهذه لن تشمل إسرائيل، وستُجرى من خلال محاورين قطريين، كما جرت العادة في المحادثات الحالية». في المقابل، قالت هيئة البث الإسرائيلية «كان» إنّ البيت الأبيض رفض الرد على التقرير ووصفه مسؤول أميركي بأنه «هراء». كما نقلت الهيئة قول مسؤولين إسرائيليين لم تسمّهم بأنهم ليسوا على علم بهذه الخطوة من الولايات المتحدة، وأضافوا أنّ «الإدارة الأميركية أكدت أنها تعمل على إطلاق سراح جميع المختطفين». ووفق «إن بي سي» تعتقد إدارة بايدن أنّ خمسة محتجزين أميركيين موجودون في غزة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، وتأمل أيضاً في استعادة رفات ثلاثة إضافيين يُعتقد أنهم قُتلوا في ذلك التاريخ. ولم يعرف المسؤولون ما قد تقدّمه الولايات المتحدة لحركة حماس مقابل إطلاق سراح المحتجزين الأميركيين، لكنهم قالوا إنّ «حماس» قد يكون لديها حافزٌ لعقد صفقة أحادية مع الولايات المتحدة، لأنّ القيام بذلك من المرجح أن يزيد من توتر العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل، ويضع ضغوطاً سياسية داخلية إضافية على رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وفقاً للشبكة. وقال أحد المسؤولين السابقين إنّ المناقشات الداخلية جرت أيضاً في سياق معرفة ما إذا كانت إمكانية إبرام الولايات المتحدة صفقة أحادية مع «حماس» ستضغط على نتنياهو للموافقة على نسخة من اقتراح وقف إطلاق النار الحالي. من جانبه، أكد مسؤول أميركي آخر أنّ فكرة محاولة التفاوض على اتفاق بين إدارة بايدن و«حماس» لإطلاق سراح محتجزين أميركيين تظل «خياراً حقيقياً للغاية» إذا فشل اتفاق وقف إطلاق النار في التقدم. وقالت الشبكة إنه «ليس من الواضح ما إذا كان هناك سجناء محتجزون لدى الولايات المتحدة ترغب حماس في تأمين إطلاق سراحهم وتعتبر إدارة بايدن أنه من المقبول الإفراج عنهم بناءً على إداناتهم الجنائية». ونقلت شبكة «إن بي سي نيوز» عن مسؤول كبير في إدارة بايدن قوله إنّ العملية الإسرائيلية لاستعادة المحتجزين الأربعة من النصيرات وسط قطاع غزة، السبت الماضي، ستجعل على الأرجح جهود بلينكن للتوصل إلى اتفاق وإطلاق سراح المحتجزين المتبقين أكثر صعوبة. وقال المسؤول إنّ العملية الأخيرة لم تؤدّ إلا إلى تعزيز تصميم نتنياهو على مواصلة العمليات العسكرية في غزة، بدلاً من التزام وقف القتال.

على الأرض، واصل الجيش الإسرائيلي هجماته الدامية على مناطق مختلفة من قطاع غزة. وقال سكان في رفح جنوب القطاع لوكالة رويترز إن دبابات حاولت التوغل أعمق صوب الشمال، ووصلت إلى أطراف حي الشابورة؛ وهو من أكثر أحياء المدينة كثافة سكانية. في المقابل، أعلنت «كتائب القسام» في بيان مقتل وإصابة جنود إسرائيليين، جراء تفجير مقاتليها منزلاً مفخخاً في مدينة رفح. وقالت إن مقاتليها «تمكنوا من تفجير منزل مفخخ في قوة صهيونية تحصنت بداخله في مخيم الشابورة بمدينة رفح، وأوقعوا أفراد القوة بين قتيل وجريح. وفور وصول قوة الإنقاذ، دكّ مقاتلونا محيط المنزل الذي تم تفجيره بقذائف الهاون». وأشارت إلى أن مقاتليها «دكّوا قوات العدو المتمركزة جنوب حي تل السلطان ومحيط المستشفى الكويتي، في مدينة رفح بقذائف الهاون». من جهتها، أعلنت كتائب المجاهدين استهداف قوات الاحتلال المتمركزة في محور «نتساريم» برشقة صاروخية. وأعلنت وزارة الصحة في قطاع غزة، في بيان أمس الاثنين، أنّ 37124 شخصاً استشهدوا منذ بدء العدوان. وقالت الوزارة في بيان «وصل إلى المستشفيات 40 شهيداً و218 إصابة خلال الساعات الأربع والعشرين الأخيرة» حتى صباح أمس الاثنين. وأشارت إلى أن إجمالي عدد المصابين «بلغ 84712 إصابة».

بلينكن لدى وصوله إلى تل أبيب أمس (جالك غويز/فرانس برس)

أبو زهري: موقف بلينكن عقبة حقيقية أمام التوصل إلى اتفاق

فجّرت «كتائب القسام» منزلاً مفخخاً بقوات الاحتلال في رفح

رصد

إسرائيل تستعد لحرب واسعة في لبنان

حزب الله يُسقط مسيّرة للاحتلال

استخدم حزب الله الطائرات المسيّرة أمس في الهجمات التي نفذها على مواقع إسرائيلية في مستوطنات حدودية وفي الجولان المحتل

بيروت ـ **العربي الجديد**

تصاعدت حدة المواجهة بين الجيش الإسرائيلي وحزب الله، أمس الاثنين، مع إعلان الحزب إسقاط مسيّرة إسرائيلية كانت تستعد لتنفيذ اعتداءات على المناطق اللبنانية، ومهاجمته موقعاً عسكرياً إسرائيلياً في هضبة الجولان السورية المحتلة، بسرب من الطائرات المسيّرة، فيما أغار الاحتلال على مناطق متفرقة في جنوب لبنان.

يأتي ذلك في وقت نقلت فيه وكالة رويترز عن ثلاثة مسؤولين في النظام السوري ومسؤول في الحكومة الإسرائيلية وثلاثة دبلوماسيين غربيين طلبوا عدم الكشف عن أسمائهم، تفاصيل لم ترد عنها تقارير سابقاً في ما يتعلق بأهداف الضربات الإسرائيلية في محيط مدينتي حلب وحمص السوريتين، في الأشهر القليلة الماضية، ومنها هجوم الثاني من يونيو/حزيران الحالي، والذي أسفر عن مقتل 18 شخصاً، بينهم المستشار في الحرس الثوري الإيراني سعيد أبيار. وقال جميع هؤلاء المسؤولين إن تحركات إسرائيل تشير إلى أنها تستعد لحرب واسعة النطاق على حزب الله في لبنان، والتي يمكن أن تبدأ عندما تخفف إسرائيل حملتها العسكرية في غزة. وذكر المسؤول الحكومي الإسرائيلي أن «تصريحات قادتنا كانت واضحة بأن التصعيد قد يكون وشيكاً في لبنان»، فيما قال المسؤولون الثلاثة في النظام السوري والمسؤول الإسرائيلي إن الحملة الإسرائيلية في سورية تهدف إلى التأكد من إضعاف حزب الله قدر الإمكان قبل بدء أي نوع من القتال. وأشار المسؤولون السوريون إلى أن مقتل أبيار، أظهر مدى قدرة إسرائيل على القضاء على قيادات كبيرة واستهداف المعدات حتى مع تجريب إيران لأساليب جديدة لحماية الأسلحة وأجزاء الأسلحة الموجهة إلى حزب الله، بما في ذلك نقل تصنيع الأسلحة إلى مواقع خفية أو محصنة بشكل أكبر. لكن هجوم يونيو لم يكن الوحيد الذي نفذته إسرائيل أخيراً، إذ قال أحد المسؤولين السوريين إن غارة جوية قرب مدينة حمص، في 29 مايو/أيار الماضي، استهدفت مركبة تحمل أجزاء صواريخ موجهة كانت في الطريق إلى لبنان، وإن ضربة أخرى في 20 مايو الماضي استهدفت أعضاء في الحزب. وقال مسؤول عسكري في النظام السوري إن هجمات أخرى استهدفت أنظمة الدفاع الجوي السورية التي منحت في السنوات القليلة الماضية حزب الله وأفراداً من الجيش الإيراني بعض الأمان خلال تحركاتهم. وأضاف أن ضربات أخرى استهدفت أيضاً أنظمة رادار للإنذار المبكر، فيما قال المسؤول الحكومي الإسرائيلي إن ما استهدفته إسرائيل كانت أسلحة متطورة مضادة للطائرات وصواريخ ثقيلة وأنظمة توجيه دقيقة للصواريخ. في موازاة ذلك تركزت هجمات حزب الله أمس على المستيرات، إذ قال في بيان إنه نفّذ «هجوماً جوياً بسرب من المسيّرات الانقضاضية على مقر قيادي تابع لفرقة الجولان 210 شاعل، استهدف أماكن تموضع ضباط العدو وجنوده»، ما أدى لاشتعال النيران في المقر. وأعلن الحزب في بيان آخر أنه شنّ «هجوماً جوياً بسرب من المسيّرات الانقضاضية على مقر القيادة المستحدث التابع للفرقة 146 شرق نهاريا»، ما أدى «لتدميرها واشتعال النيران فيها وإيقاع أفراد العدو بين قتيل وجريح». وفي سلسلة بيانات أمس، استهدف الحزب موقع الرادار في مزارع شبعا اللبنانية المحتلة «بالقذائف المدفعية والصواريخ الموجهة»، وموقع بياض بليدا «بمسيرة انقضاضية»، و«التجهيزات التجسسية المستحدثة في ثكنة رامبم، إلى جانب «مبنيين يتمركز فيهما جنود العدو في مستعمرة المنارة» و«مبنى يستخدمه جنود العدو في مستعمرة برؤون».

إسرائيل تريد إضعاف حزب الله قبل شنّ أي هجوم واسع

طاولت الغارات الإسرائيلية أمس مكان سقوط المسيّرة

كذلك ذكرت الوكالة الوطنية للإعلام (وكالة الأنباء الرسمية اللبنانية)، أن حزب الله رصد طائرة مسيّرة إسرائيلية فوق أجواء إقليم التفاح، جنوبي لبنان، وأسقطها بصاروخ أرض- جو. وأضافت أن أبناء منطقتي إقليم التفاح وجبل الريحان شاهدوا المسيّرة «وهي تهوي في أحراج منطقة الريحان».

من جهته قال بيان الحزب إن عناصره «كمنوا لمسيّرة من نوع هرمز 900 مسلحة بصواريخ لتنفّذ بها اعتداءات على مناطقنا، وعند وصولها إلى دائرة النار استهدفها المجاهدون بأسلحة الدفاع الجوي» وأسقطوها.

في المقابل، شنّ جيش الاحتلال غارتين اثنتين على مكان سقوط المسيّرة، وفق وكالة الأنباء اللبنانية، فيما طاول القصف بين مساء أول من أمس الأحد وأمس، بلدة حانين، مشارف وادي هونين بين بلدتي حولا ومركبا، وبلدة عيترون، ومنطقة كفرجال جنوبي بلدة جبشيت. كما أعلن الجيش الإسرائيلي، في بيان أمس، إنه «تم رصد عدة أهداف جوية مشبوهة تسللت من لبنان» إلى الجليل الغربي. وأضاف: «تمكنت الدفاعات الجوية من اعتراض هدفين جويين (مسيّرتين) فوق البحر قبالة شواطئ نهاريا». ما سبب اندلاع حريق. وأكد رصد عمليات إطلاق قذائف مضادة للدروع نحو منارا ويارون وأفيفيم ومرغاليوت وفتاح (مستوطنات قرب الحدود اللبنانية)، حيث أصيبت بعض المباني واندلعت حرائق. وفي وقت سابق تحدثت إذاعة الجيش الإسرائيلي عن رصد ستّة صواريخ مضادة للدروع أطلقت من لبنان على شمالي فلسطين المحتلة. وأشارت إلى إصابة سائق شاحنة بسقوط شظايا صاروخ بالجليل الغربي، وإلى أن مسيّرتين انفجرتا في الجولان؛ ما أدى إلى اندلاع حريق.

أمام مبنى دمّره القصف شرق صور، الخميس الماضي (محمود زيات/ فرانس برس)

شرق غرب

البانيز يندد بـ«تخريب» مبنى القنصلية الأميركية

ندد رئيس الوزراء الأسترالي أنتوني البانيز (الصورة)، في بيان أمس الاثنين، بما وصفه بـ«التخريب» الذي تعرض له مبنى القنصلية الأميركية في سيدني بعد تشويه المبنى، فيما قالت وسائل إعلام محلية إنه احتجاج مؤيد للفلسطينيين على ما يبدو. وقالت شرطة نيو ساوث ويلز، في بيان، إن المبنى الواقع في الضواحي الشمالية لسيدني تعرض للهجوم والرش بالطلاء من قبل شخص يرتدي سترة داكنة ويخفي وجهه ويحمل مطرقة صغيرة، موضحة أن تسع نوافذ في القنصلية تضررت كما رُسم على باب المبنى رسومات غرافيتي.
(رويترز)

واشنطن تطلب مساعدة طوكيو لتجديد مخزون صواريخها

أعلن السفير الأميركي لدى اليابان رام إيمانويل، في بيان أمس الاثنين، أن الولايات المتحدة بحاجة إلى مساعدة اليابان لتجديد مخزون الصواريخ بسرعة مع استمرار الصراعات في الشرق الأوسط وأوكرانيا. وأضاف: «من الواضح أن القاعدة الصناعية العسكرية للولايات المتحدة لا يمكنها مواجهة جميع التحديات الاستراتيجية والالتزامات التي لدينا».
(أسوشييتد برس)

سوناك يتعهّد بالقتال حتى نهاية الحملة الانتخابية

تعهّد رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك (الصورة)، الذي يواجه صعوبات مع اقتراب الانتخابات التشريعية، بالقتال «حتى اليوم الأخير» من الحملة، في محاولة لإسكات الشائعات التي تفيد بأنه سيغادر منصبه قبل الاستحقاق المقرر في 4 يوليو/تموز المقبل. وقال سوناك، لصحافيين خلال رحلة إلى جنوب إنكلترا أمس الاثنين: «لن أتوقف عن النضال من أجل مستقبل بلادنا».
(فرانس برس)

تركيا: القبض على متهمين بتمويل الإرهاب

ألقت قوات الأمن التركية القبض على 11 مشتبهاً به في إطار عمليات مكافحة تمويل تنظيم «داعش» الإرهابي. وذكرت وكالة الأناضول، أمس الاثنين، أن «فرق مديرية فرع مكافحة الإرهاب نظمت عمليات متزامنة لشركات وأماكن عمل في 27 عنواناً بعد التأكد من قيامهم بعمليات تحويل أموال وتقديم خدمات مصرفية سرية لإرهابيين في مناطق النزاعات»، مضيفة أن «عمليات المداهمة جرت في سبع ولايات تركية أسفرت عن القبض على 11 مشتبهاً به».
(الأناضول)

الكونغو: مسلحون يقتلون 41 شخصاً

أعلنت الحكومة الكونغولية، في بيان أمس الاثنين، أن مسلحين موالين لتنظيم داعش قتلوا ما لا يقل عن 41 شخصاً في عدة قرى في إقليم شمال كيفو شرق البلاد، فيما أكد أعضاء منظمة المجتمع المدني المحلية أن العدد الحقيقي للقتلى أعلى، حيث وصل إلى 80 قتيلاً. وأوضح البيان الحكومي أن الهجمات نفّذها مسلحون من قوات التحالف الديمقراطي في قرى ماسالا وماهيهي وكيمبي، موضحاً أن السلطات أطلقت عملية للملاحقة المهاجمين وقتلت عدداً منهم.
(أسوشييتد برس)

تقرير

هل يؤدي تمديد إعفاء الحريديم من التجنيد إلى استقالة غالانت؟

حيفا ـ **نايف زيداني**

تتجه الأنظار إلى موقف وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت من البقاء في حكومة بنيامين نتنياهو من عدمه، على خلفية موقفه الرافض مشروع قدمه نتنياهو إلى الكنيست ويرمي إلى تمديد إعفاء الحريديم من التجنيد في الجيش، ونقلت القناة 12 الإسرائيلية، أمس الاثنين، عن وزير الطاقة إيلي كوهين قوله إن موقف غالانت من مسألة تجنيد الحريديم قد يقودهم إلى الانتخابات المبكرة. وأشارت إلى أنه في إطار محاولة نتنياهو تأجيل انهيار الحكومة، فإنه يدرس تحويل التصويت في الكنيست على مشروع قانون تمديد إعفاء تجنيد الحريديم إلى تصويت على منح الثقة للحكومة. ويدور الحديث عن مشروع قانون لم يكتمل تشريعه، طرحه غانتس في العام 2022 على أساس مؤقت. وبات غانتس نفسه وكذلك أعضاء حتى من داخل الائتلاف الحاكم، يعارضونه بعد عملية «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي. واستغل نتنياهو إجراء في الكنيست، يسمح بتقديم مشروع قانون، جرت المصادقة عليه في القراءة الأولى، وتوقف استكمال تشريعه بسبب حل الكنيست، وهو ما حدث في عهد الحكومة السابقة. ويحاول نتنياهو البحث عن مخرج في ظل الالتماسات المقدّمة للمحكمة العليا من عدة جهات إسرائيلية، تطالب بفرض الخدمة الإجبارية على الحريديم لتقاسم «العبء»، في إشارة إلى الخدمة العسكرية. وأثار مشروع القانون جدلاً واسعاً في الشارع الإسرائيلي، وفي الأروقة السياسية، حيث تعارض شرائح واسعة هذا التوجه، كما أفادت وسائل إعلام عبرية. وقد لا يكون غالانت الوحيد من داخل الحكومة الذي سيصوّت ضد المقترح، وسط تساؤلات عن كيفية تصويت أعضاء في حزب الليكود، الذين سبق أن أبدوا على الملأ معارضتهم القانون المقترح، وقالوا إنه سيكون من الصعب عليهم دعمه بصيغته الحالية. وقال غالانت في جلسات مغلقة، وفقاً لوسائل إعلام عبرية، إن «من يمثّل الجنود لا يستطيع دعم القانون»، مضيفاً أن «الأمر ليس سياسياً، وإنما حاجة الجيش إلى مزيد من الجنود». وأصر نتنياهو منذ الشهر الماضي على طرح مشروع القانون على الكنيست، على الرغم من رأي المستشارة القضائية للحكومة غالي بهراف ميارا بوجود موانع قانونية للمضي فيه.

كوهين: إصرار غالانت على تجنيد الحريديم قد يقود إلى الانتخابات

وكانت الحكومة الإسرائيلية برئاسة نتنياهو عادت، بعد استقالة غانتس وايزنكوت من مجلس الحرب، إلى نواتها الأصلية بوصفها حكومة يمينية بالكامل، مع أغلبية 64 نائباً في الكنيست من أصل 120. وسيمنح انسحاب غانتس الوزيرين بن غفير وبتسلئيل سموتريتش مساحة أكبر للتحرك داخل الحكومة، وممارسة ضغط أكبر على نتنياهو في سبيل المضي في مخططاتهما التي لم تتوقف أصلاً، قبل الحرب وبعد اندلاعها. لكن من شأن انسحاب غانتس وايزنكوت من الحكومة التأثير على صورة إسرائيل في العالم وفق بعض التوقعات، وتعامل الحكومات والجهات المختلفة مع حكومتها. واعتبر الكاتب والصحافي في صحيفة «يديعوت أحرونوت» ناحوم برنيع، أمس الاثنين، أن غانتس وايزنكوت أخطآ حين لم يستقيلا قبل نحو ثلاثة أشهر، «عندما فقدت الحرب زخمها وأحبط نتنياهو إطلاق المزيد من المحتجزين الإسرائيليين» في قطاع غزة. ورأى أن نتنياهو كان عليه الاختيار أو الحسم بين اتجاهين مختلفين، أولهما استمرار الحرب في قطاع غزة وعلى الجبهة الشمالية (لبنان) «حتى تحقيق ما يُسمى النصر المطلق، واستمرار التحالف مع سموتريتش وبن غفير»، والاتجاه الثاني «وقف الحرب في غزة لمدة أربعة أشهر على الأقل وإطلاق سراح المختطفين، واحتمال التوصل إلى تسوية على الحدود مع لبنان، وتحالف إقليمي ضد إيران بقيادة الولايات المتحدة، واحتمال التطبيع مع السعودية، وإعادة ترميم العلاقات الخارجية لإسرائيل، ولكن نتنياهو اختار الخيار الأول». وأعرب برنيع عن اعتقاده أن انسحاب غانتس وايزنكوت سيجعل من الصعب على نتنياهو التخلص من الحكومات الجنائية خاصة مع الإدارة الأميركية، لأنه فقد ورقة التين التي غطت على حكومته. وعلى الرغم من ثقة برنيع بأن الجيش الإسرائيلي سيواصل مهامه، إلا أن التصدّعات التي بدأت في قوات الاحتياط وكذلك في القوات النظامية، ستتسع أكثر.

من جانبه، ركّز الصحافي والمعلق أمير تيفون، في صحيفة هآرتس، على علاقة العالم بحكومة نتنياهو بعد استقالة غانتس وايزنكوت. وكتب أن الدول الصديقة لإسرائيل تخشى من أن انسحاب غانتس وايزنكوت من الحكومة، كما أنها قلقة إزاء القرارات المستقبلية للحكومة، بشأن الخطوات المقبلة في الحرب وكذلك مفاوضات صفقة وقف النار وتبادل الأسرى والأوضاع في الضفة الغربية. ونقلت الصحيفة عن مصدر دبلوماسي غربي، لم تسمّه، قوله: «لا شك في أن جميع الحكومات التي تدعم إسرائيل تدرك أنه سيكون من الصعب عليها أكثر الاستمرار في دعمكم». ورأت الصحافية والمعلّقة السياسية في موقع «والاه» طال شيلو أن دولة إسرائيل استيقظت اليوم على مرحلة جديدة من الحرب، بحيث انتقل مقود القيادة إلى حكومة الـ 64 نائباً برئاسة نتنياهو وشركائه المتطرفين.

يعارض غالانت مشروع قانون إعفاء الحريديم من التجنيد (أليز تي بيزولي/فرانس برس)

متابعة

شهيدان بالضفة... والاحتلال يلاحق الكاميرات

استشهد شاب وفتى فلسطينيان، أمس الاثنين، في اقتحامات الضفة الغربية، فيما تثار شبهات فلسطينية حول حريق في بوّارة استيطان قد يكون مفتعلاً من المستوطنين

رام الله ـ **جهاد بركات**

استشهد شاب وفتى فلسطينيان، صباح أمس الاثنين، برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي، خلال اقتحامها مخيمي الفارعة جنوب طوباس شمال شرقي الضفة الغربية، وطولكرم شمالي الضفة. وأعلنت وزارة الصحة الفلسطينية، أمس، استشهاد الطفل محمود إبراهيم نبريصي (15 عاماً) وإصابة 5 مواطنين برصاص الاحتلال في مخيم الفارعة الذي اقتحمته قوات الاحتلال بين المنفذين، بحسب بيان لجيش الاحتلال. وقال رئيس مجلس قروي كفر نعمة، رأفت خليفة، إن جيش الاحتلال واصل عمليات تمشيط على مدار عدة ساعات في كل المنطقة المقابلة لجبل الريسان، بحثاً عن كاميرات المراقبة، وقد تم اقتحام العديد من المحال والمنشآت لمصادرة التسجيلات. وبحسب خليفة، فإن من بين ما تم اقتحامه المدرسة الصناعية في القرية، حيث تمت مصادرة تسجيلات الكاميرات منها، والتحقيق مع أفراد طاقمها الإداري والتفتيش في هواتفهم النقالة، واقتحام غرف صفية مغلقة، بعد كسر أبوابها بالقوة. وإذ أعرب خليفة عن اعتقاده بأن الاحتلال يبحث عن متسببين بحريق في البؤرة الاستيطانية، إلا أنه يرجح احتمال الحريق من قبل المستوطنين للتسبب بمثل هذا الاقتحام، وإيذاء الأهالي، ووجود ذريعة للتكسير والتخريب، وفق رأيه.

وكان مستوطنون استولوا على قمة جبل الريسان وأقاموا بؤرة استيطانية عليها تحت مسمى بؤرة زراعية، في عام 2018، على أراضي 3 قرى غرب رام الله، هي كفر نعمة، وراس كركر، وخربة بني حارث، ما أدى حينها إلى احتجاجات فلسطينية استمرت لأشهر بمسيرات أسبوعية، أصيب خلالها العديد من الشبان. وهذه البؤرة كانت مكاناً لاستشهاد كل من الشاب خالد نوفل في فبراير/شباط 2021، وهو من قرية راس كركر المجاورة، وطارق معالي في يناير/كانون الثاني 2023، حيث استشهدا برصاص مستوطنين، بادعاء محاولتهما تنفيذ عمليات، لكن الأهالي في حينها أكدوا أن كل من يقترب من الأراضي المجاورة لهذه البؤرة يتعرض للمضايقات رغم أنها أراض يملكها فلسطينيون ويزرعونها على مدار الوقت. وكانت الأسيرة المحررة انهار الديك، اعتقلت قرب هذه البؤرة الاستيطانية وهي حامل في مارس/آذار 2021، بعد الاعتداء عليها بالضرب بذريعة محاولتها تنفيذ عملية طعن كذلك. ويخشى الأهالي من اطماع للمستوطنين للاستيلاء على مزيد من الأراضي حول البؤرة الاستيطانية التي تمت السيطرة على أراضيها بالقوة وبحماية جيش الاحتلال قبل سنوات.

في هذه الأثناء، هدمت قوات الاحتلال، أمس، منزلاً في بلدة جبع، شمال شرق القدس المحتلة، بحجة عدم الترخيص. ما أدى إلى تشريد عائلته المكونة من 7 أفراد، بينهم 5 أطفال. إلى ذلك، أكدت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني، أمس، في بيان صحافي، أن قوات الاحتلال أعتقلت منذ مساء أول من أمس وحتى صباح أمس، 30 مواطناً على الأقل من الضفة الغربية، بينهم سيدة من بلدة يطا جنوب الخليل، بالإضافة إلى أطفال، وأسرى أفرج عنهم أخيراً وأعاد الاحتلال اعتقالهم. ورفع ذلك حصيلة الاعتقالات بعد 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، الى أكثر من 9155 معتقلاً في الضفة، تشمل من بقي الاحتلال على اعتقالهم، ومن تم الإفراج عنهم لاحقاً.

اقتحمت قوات الاحتلال نابلس ومخيمي الفارعة وطولكرم

قضية

تقدم لائحة المرشحين إلى الانتخابات الرئاسية الإيرانية التي وافق عليها مجلس صيانة الدستور، صورة أولية عن ملامح المعركة التي ستشهدها البلاد، إثر الرحيل المفاجئ للرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، بتحطم مروحيته في 19 مايو/أيار الماضي

الانتخابات الرئاسية الإيرانية
صورة أولية لملامح المنافسة

طهران ـ **صابر غل عنبري**

تدخل الانتخابات الرئاسية الإيرانية، المزمع إجراؤها في 28 الشهر الحالي، مرحلة جديدة، إثر تسمية مجلس صيانة الدستور الإيراني، أمس الأول الأحد، المرشحين المسموح لهم بخوض السباق الرئاسي، وهم ستة في هذه الدورة، خمسة منهم محافظون هم محمد باقر قاليباف، وسعيد جليلي، ومصطفى بور محمدي، وعلي رضا زاكاني وأمير حسين قاضي زادة، والإصلاحي الوحيد مسعود بزشكيان. ولعل المفاجأة الوحيدة التي حملتها قائمة المرشحين في هذه الدورة من الانتخابات الرئاسية الإيرانية تتمثل في منح الثقة للبرلماني الإصلاحي البارز مسعود بزشكيان، أحد المرشحين المعتمدين الثلاثة للتيار الإصلاحي، ما يعني تحقق شرط هذا التيار بالمشاركة في الانتخابات الرئاسية الإيرانية المبكرة التي تشهدها البلاد، إثر الرحيل المفاجئ لرئيسها إبراهيم رئيسي، بتحطم مروحيته في 19 مايو/أيار الماضي. ومن المفارقات أيضاً أن مجلس صيانة الدستور صادق هذه المرة على أهلية بزشكيان، بينما رفضه في الدورة الرئاسية السابقة التي منح فيها الثقة لمحافظ البنك المركزي الإيراني عبدالناصر همتي المرفوض في هذه الدورة.

> توقعات بأن يسهم وجود مرشح إصلاحي في رفع نسبة المشاركة
>
> هاتف صالحي: التنافس في الانتخابات سيكون ثلاثي الاقطاب

كما لم يشكل إقصاء الرئيس السابق للبرلمان الإيراني علي لاريجاني مفاجأة كبيرة، رغم توقعات بالموافقة على ترشحه، خلافاً للدورة السابقة التي أثار فيها رفض ترشحه جدلاً وعلامات استفهام. وإذا تم استثناء ترشح القيادي الإصلاحي إسحاق جهانغيري إلى الانتخابات الرئاسية الإيرانية في العام 2017 مرشح ظل للرئيس السابق حسن روحاني بغية تجديد دورته الرئاسية، والذي انسحب قبيل الانتخابات لصالح روحاني، فإن هذه هي المرة الأولى التي يكون للإصلاحيين مرشح خاص بهم لخوض السباق الرئاسي منذ الانتخابات الرئاسية الإيرانية المثيرة للجدل في 2009، والتي أعلن فيها عن فوز الرئيس الأسبق المحافظ محمود أحمدي نجاد. وكان التيار الإصلاحي والزعيمان الإصلاحيان مير حسين موسوي ومهدي كروبي رفضوا وقتها القبول بالنتائج مع اتهامات بتزويرها، ثم شهدت البلاد احتجاجات واسعة من الإصلاحيين استمرت لأشهر، أدت إلى اعتقالات واسعة لقيادات ونشطاء إصلاحيين وفرض الإقامة الجبرية على موسوي وكروبي المستمرة إلى اليوم وإن بقيود أخف وإقصائهم بالتدرج عن السلطة. ويرى الخبير الإيراني الإصلاحي صلاح الدين خديو، في حديث مع «العربي الجديد»، أن قائمة المرشحين إلى الانتخابات الرئاسية الإيرانية التي اعتمدها مجلس صيانة الدستور لا تختلف كثيراً، كماً وكيفاً، عن قائمة العام 2021، من بينها وجوه انتخابية مكررة. والفارق هذه المرة هو استبدال عبدالناصر همتي بمسعود بزشكيان المدعوم رسمياً من الإصلاحيين، عكس همتي الذي لم يكن كذلك وقتها. ويقول إصلاحيون إن ما تفضله النواة الصلبة للسلطة في إيران، هو انتخابات باقل مغامرة تسمح بفوز المرشح المفضّل، الذي هو محمد باقر قاليباف في هذه الدورة، إذ إن فوزه لن يؤدي إلى تغييرات كثيرة على مستوى المناصب الحكومية والوزارات والمحافظات والقائم مقاميات في المدن، كما ينظر إليه على انه الأنسب لمواصلة نهج رئيسي، كما أن قاليباف نفسه أيضاً قال إنه سيواصل نهج رئيسي. ويشير إلى أن لائحة المرشحين الإصلاحيين بصفته مرشحها الخاص، تشي بأن النتيجة المفضلة لدى نواة السلطة الصلبة المراد الوصول إليها في الانتخابات الرئاسية الإيرانية هي أن تؤدي إلى تشكيل حكومة ثانية لرئيسي وليس حكومة ثالثة لحسن روحاني، بمعنى أن تفضي نتيجة الانتخابات لتشكيل حكومة تكون بمثابة الحكومة الثانية لرئيسي، وليس أن يعود المحافظ الرئيس ثم الانسحاب لصالحه من السباق قبيل إجراء الانتخابات، مشيراً إلى المرشحين المحافظين علي رضا زاكاني وأمير حسين قاضي زادة هاشمي اللذين كانا قد انسحبا أيضاً في انتخابات 2021 لصالح رئيسي. ويضيف أنه ليس واضحاً في هذه الدورة بعد ما إذا كانا سينسحبان لصالح قاليباف، أو سعيد جليلي «الذي له بها بزشكيان بين الأتراك والأكراد معاً، لكونه تركيا ولد في مدينة مهاباد الكردية وكبر فيها. ووفق خديو يوجد «مرشح ظل» في الانتخابات الرئاسية الإيرانية لافتاً إلى أنهم ترشحوا دعماً للمرشح الوضع إلى ما كان عليه قبلها، لتصبح الحكومة المقبلة بمثابة حكومة ثالثة لروحاني. ويتوقع الخبير الإيراني تحقيق نسبة مشاركة أكثر في هذه الدورة بالمقارنة مع الدورة السابقة التي بلغت 48,8%، وذلك في ظل وجود مرشح إصلاحي تتبناه جبهة الإصلاحيين بصفته مرشحها الخاص، فضلاً عن القاعدة التصويتية التي يتمتع

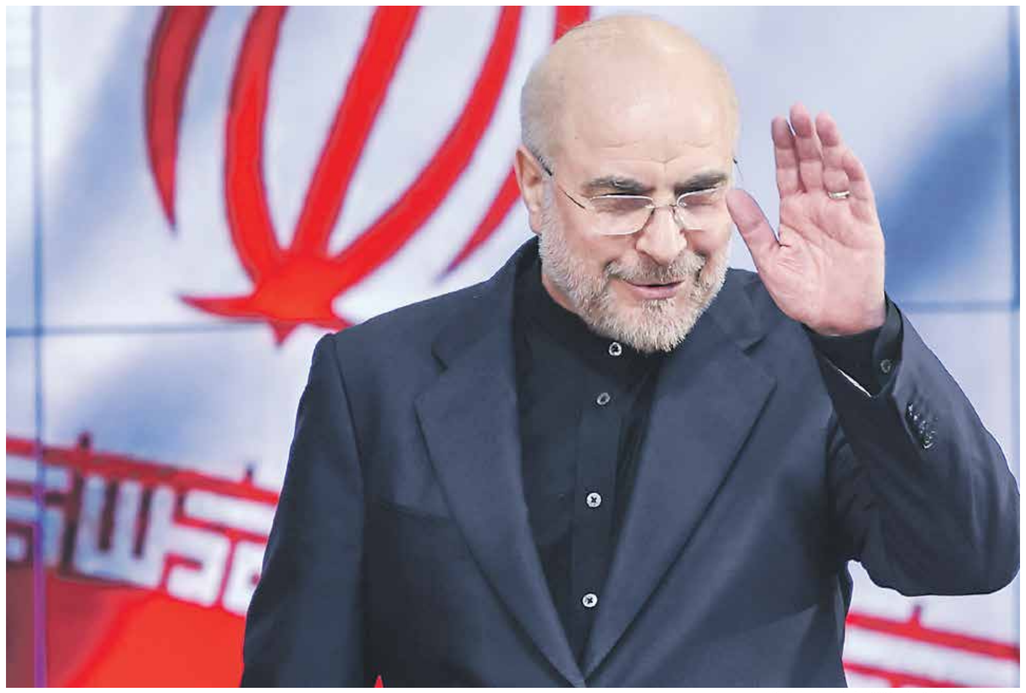
قاليباف في طهران، 3 يونيو 2024 (مفداد مداحي/Getty)

جولة إعادة

يستبعد الخبير الإيراني، احمد زيد ابادي، في حديثه مع «العربي الجديد»، حسم نتائج الانتخابات الرئاسية الإيرانية في 28 الشهر الحالي، متوقعاً جولة إعادة لها. ويوضح ان احد المرشحين المنافسين الاثنين في جولة الاعادة سيكون مسعود بزشكيان (الصورة)، «لكن منافسه (المحافظ) ليس واضحاً بعد». ويتوقع ان يكون مصطفى بور محمدي المرشح المحافظ الذي سينافس بزشكيان في الجولة الثانية بعد إقصاء علي لاريجاني.

قاعدة تصويتية محدودة»، أو بور محمدي. وبحسب خديو، فإن فرص المرشح المحافظ مصطفى بور محمدي لتحشيد أصوات القاعدة التقليدية للمحافظين لصالحه أكبر من جليلي. ويلفت إلى أن «المشكلة التي سيواجهها قاليباف هي وجود نظرة سلبية تجاهه في الرأي العام»، مع الحديث عن أن قاليباف سبق أن جرب حظه أربع مرات في الانتخابات الرئاسية، «فحاول في ترشحه الأول في 2005 الظهور بمظهر شخصية بيروقراطية منضبطة خارج الأطر الأيديولوجية، أملاً في الحصول على دعم الأصوات الرمادية، وجزء من قاعدة الإصلاحيين المجتمعية، لكن ذلك أبعد نواة السلطة عنه لصالح أحمدي نجاد». ويرجح خديو أن يكون خطاب قاليباف هذه المرة متسقاً مع حكومة رئيسي للتعويض عن «الإخفاقات السابقة وعدم إثارة غضب النواة الصلبة للسلطة»، من دون أن يستبعد في هذا السياق وجود مساومات مع أطراف في الحكومة الحالية لتشكيل حكومة جديدة معها في حال فوزه استمراراً لحكومة الرئيس الراحل.

من جهته، يرى الناشط المحافظ المعتدل هاتف صالحي أن التنافس في الانتخابات سيكون ثلاثي الأقطاب، بين المحافظين المتشددين بمثلهم سعيد جليلي، والمحافظين المعتدلين بمثلهم محمد باقر قاليباف، والإصلاحيين بمثلهم مسعود بزشكيان، متوقعاً «زخماً كبيراً في الانتخابات الرئاسية الإيرانية في ظل وجود ممثلين عن جميع التيارات السياسية، وربما تصل فيها نسبة المشاركة إلى 60%». ويرى صالحي، في حديثه مع «العربي الجديد»، صعوبة في توقع نتائج التنافس النهائي، أو ما اعتبره «ثنائي القطب»، بين قاليباف وبزشكيان، قائلاً إنه من الصعب القول من الآن إن قاليباف هو المرشح الأوفر حظاً، مع الحديث عن أن حظوظ بزشكيان ستزداد إذا وصلت نسبة المشاركة إلى 60%، وتمكن هو من إقناع من ابتعد عن صناديق الاقتراع في السنوات الأخيرة وأصحاب الأصوات الرمادية والإصلاحيين بالمشاركة في التصويت. ولا يستبعد الخبير الإيراني المحافظ، وقوع مفاجآت من العيار الثقيل بتكرار تجربتي الانتخابات الرئاسية لعامي 1977 و2013، حيث كان يُتوقع في الأولى فوز المرشح المحافظ أكبر ناطق نوري الذي كان يقال حينها إنه مرشح النظام، لكن فاز فيها الرئيس محمد خاتمي، كما فاز روحاني في انتخابات 2013 عكس التوقعات بفوز قاليباف حينها، و«بالتالي أستطيع القول إنني أشم رائحة تكرار التجربتين». ويضيف صالحي أن الخطاب الأكثر إقبالاً اليوم في الشارع الإيراني هو «خطاب التغيير». وقال إن تركيبة المرشحين «تدل على احترام مجلس صيانة الدستور لهذا الخطاب»، مؤكداً أن مفتاح حل مشاكل البلاد يكمن في «انتخابات تنافسية معقّدة يفوز فيها رئيس الجمهورية بالعدد الأكبر من الأصوات، وهو ما يمنحه قوة أكثر في التعامل مع الغرب والعالم».

رصد

أعلى عدد من النزاعات في العالم منذ 1946

ارتفع عدد ضحايا الصراعات في الشرق الأوسط وفق دراسة لمعهد أوسلو لأبحاث السلام، مقارنة بعام 2022، مدفوعاً بالحرب الإسرائيلية على غزة

شهد العالم في عام 2023 أكبر عدد من النزاعات المسلحة منذ عام 1946، بينما انخفض عدد الدول التي تعاني من هذه النزاعات، بحسب دراسة لمعهد أوسلو لأبحاث السلام (PRIO) نشرت أمس الاثنين، مكوّنة من 24 صفحة. وذكرت الدراسة التي غطت الفترة بين 1946 و2023، أنه في العام الماضي، تم تسجيل 59 نزاعاً في العالم، نصفها تقريباً، أي 28 نزاعاً سُجّل في قارة أفريقيا، لكنها أشارت في الوقت نفسه إلى أن عدد البلدان التي تشهد نزاعات تراجع من 39 في عام 2022 إلى 34 في عام 2023، كما انخفضت أعداد القتلى بسبب هذه النزاعات إلى النصف، أي حوالي 122 ألف شخص، وفق بيانات جمعتها جامعة أوبسالا السويدية من منظمات دولية ومنظمات غير حكومية.

مع العلم أن عدد القتلى هذا، يمثّل ثالث أعلى رقم منذ عام 1989، مدفوعاً بالحرب بين حكومة إثيوبيا وجبهة تحرير تيغراي بين 2021 و2022، والغزو الروسي لأوكرانيا منذ فبراير/ شباط 2022، والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وبلغ مجموع القتلى في هذه السنوات الثلاث الأكثر عنفاً 2021 و2022 و2023، ما يقرب من 600 ألف شخص.

وبعد أفريقيا، كانت أكثر مناطق العالم تأثراً بالنزاعات المسلحة أسيا (17 نزاعاً) يليها الشرق الأوسط (10 نزاعات) ثم أوروبا (ثلاثة نزاعات) والأميركتان (نزاع واحد). وفي ما يتعلق بالشرق الأوسط، فإنه في عام 2022 تم تسجيل أكثر من 5 معارك، تم تسجيل 59 نزاعاً في العالم، نصفها تقريباً، أي 28 نزاعاً سُجّل في قارة أفريقيا، لكنها أشارت في الوقت نفسه إلى أن عدد البلدان التي تشهد نزاعات تراجع من 39 في عام 2022 إلى 34 في عام 2023، كما انخفضت أعداد القتلى بسبب هذه الصراع القائم على الدولة، على مدى العقد الماضي، هو الصراع الأهلي، فإن الصراعات الأهلية حالياً تشهد تدويلاً متزايداً، بمعنى أن حكومة أو أكثر من الحكومات تشارك في الصراعات باعتبارها أطرافاً ثالثة من خلال المساهمة المباشرة أو نشر أفراد مقاتلين لدعم هدف أي من الجانبين في الصراعات الأهلية. وأوضحت أنه في فيضون ذلك فإن ارتفاع عدد النزاعات يعود في جزء منه، وفق الدراسة، إلى تنظيم داعش الذي انتشر في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط، وإلى مشاركة عدد متزايد من الأطراف غير التابعة للحكومة، مثل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين المرتبطة بتنظيم القاعدة في تلك النزاعات. ولاحظت الدراسة أنه في حين أن النوع السائد من عام 2023، كان هناك 59 صراعاً قائماً على الدولة، 23 من هذه الصراعات شهدت تدويلاً.

قوات البوية في مدينة وينشاك، ديسمبر 2021 (إيمانويل سيبلياني/ فرانس برس)

كما لاحظت الدراسة أنه عادة ما يكون العدد التراكمي للوفيات المرتبطة بالمعارك على مستوى العالم مدفوعاً بعدد قليل من النزاعات عالية الحدة، والتي يشار إليها باسم الحروب، إذ في وقت يوجد صراعات أكثر بكثير من الحروب، فإن عدد الوفيات المرتبطة بالحروب يتجاوز بكثير عدد الوفيات المرتبطة بالنزاعات.

وفي السياق قالت سيري آس روستاد، الباحثة في «بريو» وهي مشاركة رئيسية في إعداد الدراسة التي نُشرت على موقع المعهد على الإنترنت، إنه «لم يسبق أن كان العنف في العالم مرتفعاً إلى هذا الحد منذ نهاية الحرب الباردة» في عام 1991. وشدّدت على أن «الأرقام تشير إلى أن ساحة النزاع أصبحت أكثر تعقيداً، مع انخراط عدد أكبر من الأطراف المتحاربة في نفس البلد الواحد». وأوضحت روستاد «أن هذا التطور يزيد صعوبة تدخل الجهات الفاعلة مثل المجموعات الإنسانية ومنظمات المجتمع المدني» إلى جانب التدخل «لتحسين حياة الناس».

(فرانس برس، العربي الجديد)

تقرير

رئاسيات الجزائر: سحب استمارات وإعلان نيّات بالترشح

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

بدأ المترشحون للانتخابات الرئاسية في الجزائر المقررة في 7 سبتمبر/أيلول المقبل سحب أوراق الاستمارات من السلطة العليا المستقلة للانتخابات تمهيداً لبدء جمع التوقيعات المطلوبة، المقدرة بـ50 ألفاً حدّاً أدنى لقبول الترشح. وكان رئيس حزب التحالف الجمهوري مساعد وزير الخارجية الأسبق، بلقاسم ساحلي، أوّل مرشح للرئاسة يقوم بسحب الاستمارات، إذ أودع لدى السلطة المستقلة مساء أول من أمس الأحد رسالة نية الترشح ووصل الكفالة المالية المطلوبة والمقدرة بما يعادل 1400 دولار أميركي، كما قام رئيس حركة مجتمع السلم عبد العالي حساني بإيداع نية الترشح وسحب استمارات التوقيعات. بموازاة ذلك، أعلن الناشط السياسي والقيادي السابق في حزب جيل جديد، سفيان صخري، نيته تقديم ترشحه للانتخابات. ويحاول صخري استغلال بروزه السياسي في مرحلة الحراك الشعبي بصفته ناشطاً مستقلاً واحد المعبرين باسم الحراك تصويب قاعدة من النشطاء يمكن أن تساعده في جمع التوقيعات المطلوبة، وهي أبرز عقبة سنواجهه حتى الآن، إضافة إلى الكفالة المالية.

في غضون ذلك، برز إعلان سعيدة نغزة وهي سيدة أعمال تثير الجدل السياسي والإعلامي في الجزائر منذ سنوات ترشحها للسباق الرئاسي. ونشرت نغزة رسالة أول من أمس إلى العموم تفيد بقرارها المشاركة في الانتخابات الرئاسية، مؤكدة أن خطوتها جاءت بعد دراسة متأنية ونابعة «من قناعتي العميقة بأن شعبنا الباسل وأمتنا العظيمة وبلدنا القارة، يستحقون حوكمة ترقى إلى مستوى التطلعات المشروعة لكل مواطن ومواطنة». في تلميح إلى عدم الرضا عن سياسات الرئيس عبد المجيد تبون، على الرغم من مشاركتها في 19 أغسطس/آب 2023، في مبادرة التلاحم التي نظمتها كتلة الموالاة لدعم تبون. ونغزة هي ثالث امرأة تعلن الترشح للانتخابات بعد كل من رئيسة حزب الاتحاد من أجل التغيير والرقي زبيدة عسول، ورئيسة حزب العمال لويزة حنون. كما أنها أبرز سيدة أعمال في الجزائر وتترأس منذ سنوات الكونفيدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية (هيئة تمثل رجال الأعمال والشركات الخاصة)، إلى جانب امتلاكها استثمارات في الجزائر والسنغال ودول أفريقية أخرى. ولطالما شكلت علاقاتها بالسلطة محل جدل سياسي منذ عهد الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة. وسبق أن فجرت نغزة جدلاً سياسياً وإعلامياً في سبتمبر/ أيلول الماضي إثر نشرها رسالة تحدثت فيها عن تعرّض «رجال أعمال للاضطهاد والضغوط المختلفة من مختلف ممثلي الدولة». وطالبت يومها الرئيس الجزائري بالإسراع في «وضع حلول عملية للمشكلات القائمة والخروج من مقترحات المستشارين البيروقراطيين الذين يريدون إدارة الاقتصاد الوطني من مكاتبهم»، ملمحة إلى وجود ممارسات غير قانونية وتلاعب في إصدار تراخيص وحصص الاستيراد. وعقب ذلك، ردت عليها السلطات ووجهت إليها اتهامات «بكونها نسخة محسنة للضغوط التي تذكر بزمن مضى، حين كانت جماعات ضاغطة ولوبيات والأوليغارشية يبتزّون الدولة». كما اتهمتها «بالتنكر لكل الإصلاحات التي بادر بها الرئيس تبون منذ سنة 2020 من أجل تصويب مالية الدولة».

الحدث

روسيا تتقدم في دونيتسك قبيل مؤتمر سويسرا

> أعلنت روسيا استيلاءها على قرية في دونيتسك شرق أوكرانيا، فيما استهدفت القوات الأوكرانية منظومات دفاع جوي في شبه جزيرة القرم

في وقت تستعد فيه سويسرا لاستضافة «المؤتمر حول السلام في أوكرانيا»، يومي السبت والأحد المقبلين، وبغياب روسيا، أعلن الجيش الروسي، أمس الاثنين، سيطرته على قرية ستاروماوروسكي في منطقة دونيتسك بشرق أوكرانيا، فيما أقر الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي بأن القتال في دونيتسك هو الأكثر صعوبة. وقالت وزارة الدفاع الروسية في تقريرها اليومي، أمس، إن «الوحدات الروسية واصلت تقدمها في عمق دفاعات العدو وحررت قرية ستاروماوروسكي». وكانت القوات الأوكرانية قد استعادت هذه القرية القريبة من منطقة زابوريجيا، جنوب شرقي البلاد، في يوليو/ تموز الماضي، خلال ما سُمي حينها بالهجوم المضاد. وتقع ستاروماوروسكي على الجبهة الجنوبية في منطقة دونيتسك، حيث يدور قتال عنيف حالياً، وذلك عقب نجاح الهجوم البري الروسي في منطقة خاركيف، شمال شرق أوكرانيا، الشهر الماضي، إذ سيطرت روسيا على عدة بلدات وقرى وسط ما تعانيه القوات الأوكرانية من نقص في القوات والذخيرة، في موازاة ذلك نفى زيلينسكي، في بيان على مواقع التواصل أمس، أن تكون روسيا سيطرت على قرية في منطقة سومي، عند حدود أوكرانيا الشمالية، والتي لم تتهمها «بالتنكر لكل الإصلاحات التي بادر بها الرئيس تبون منذ سنة 2020 من أجل تصويب مالية الدولة».

ومن المتوقع أن يُحيي ترشح نغزة الجدل في الجزائر حول حضور رجال المال والأعمال في المشهد السياسي والانتخابات، على اعتبار أن الفصل بين المال والسياسة شكّل أبرز القضايا التي ركز عليها تبون خلال الولاية الرئاسية الأولى، إذ كان قد تعهد بإبعاد أي تأثير لرجال المال والأعمال في الانتخابات والمشهد السياسي عامة.

تنشط في المنطقة. وقال إنه «بالنسبة لقرية ريجيفكا، حاول المحتل تنفيذ عملية دعائية هناك. منذ هذا الصباح (أمس)، تم تدمير علم روسي رفع في القرية ولا وجود للقوات المحتلة». وكرر أن القتال في منطقة دونيتسك هو «الأكثر صعوبة» وأن القوات الأوكرانية تبذل كل ما في وسعها لتثبيت مواقعها فيها.

وكان زيلينسكي قد حذّر الشهر الماضي، من أن روسيا تحشد قواتها على طول الحدود الشمالية استعداداً لما يمكن أن يكون هجوماً جديداً، فيما بدأت السلطات إجلاء سكان بعض القرى والبلدات الحدودية في منطقة سومي، الشهر الماضي، مشيرة إلى خطر تزايد الهجمات الروسية.

وفي الأثناء قُتل رجل وأصيب اثنان آخران في قرية دبرغاشي بمنطقة خاركيف. وأوضح حاكم المنطقة أوليغ سينيغوبوف على منصة تليغرام أمس، أنه «بحسب المعلومات الأولية، استخدم العدو سلاحاً مضاداً للطائرات». من جهتها، أعلنت هيئة الأركان العامة للجيش الأوكراني على حساباتها في وسائل التواصل، أنها دمرت «منظومات صواريخ روسية مضادة للطائرات» من طرازَي «إس-400» و«إس-300» في شبه جزيرة القرم، التي ضمتها روسيا عام 2014، مضيفة أنه «لم يتم اعتراض أي من صواريخنا من قبل الدفاعات الجوية عالية الفعالية للعدو».

على صعيد آخر قال سيرهي هولوبيتسوف، مسؤول الطيران في القوات الجوية الأوكرانية، إنه «سيتم الإبقاء على عدد معين» من طائرات «إف-16» التي ستتسلمها بلاده، في قواعد جوية آمنة «خارج أوكرانيا حتى لا يتم استهدافها»، مضيفاً لإذاعة أوروبا الحرة، التي تمولها الحكومة الأميركية، أن هذه الطائرات يمكن استخدامها لتحل محل الطائرات المتضررة أثناء خضوعها للإصلاحات وكذلك لتدريب الطيارين الأوكرانيين في الخارج. والتزمت بلجيكا والدنمارك وهولندا والنرويج بتزويد أوكرانيا بأكثر من 60 طائرة «إف-16» أميركية الصنع لمساعدتها في صد الهجمات الروسي، فيما يخضع طيارون أوكرانيون حالياً للتدريب على قيادة هذه الطائرات قبل عمليات التسليم المتوقع أن تبدأ في وقت لاحق من العام الحالي.

إلى ذلك قال وزير الخارجية السويسري إغنازيو كاسيس، أمس، لدى تقديمه لوسائل الإعلام برنامج مؤتمر السلام في أوكرانيا المزمع عقده يومي السبت والأحد المقبلين، إن «المؤتمر هو خطوة أولى، لكن لن تكون هناك عملية سلام من دون روسيا». وأضاف أن «السؤال لا يتعلق بمشاركة روسيا فيها من عدمها، بل متى». وامتنعت برن عن دعوة موسكو للمشاركة في هذا المؤتمر، إذ أعربت الأخيرة عن عدم اهتمامها معتبرة أن سويسرا أنحرفت عن سياسة الحياد التي كانت تنتهجها بدعمها العقوبات الأوروبية. وقال الكرملين مراراً إنه لن يشارك في أي مفاوضات إذا لم تقبل كييف بضم روسيا حوالى 20% من الأراضي الأوكرانية التي تحتلها في الوقت الحالي.

> زيلينسكي: القتال في دونيتسك هو الأكثر صعوبة

وسينضم زيلينسكي للمؤتمر بعد اجتماع مجموعة السبع، الذي سيعقد في إيطاليا من الخميس إلى السبت المقبلين. ويشارك في المؤتمر بسويسرا ممثلو أكثر من 90 دولة ومنظمة من بينهم الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ونائبة الرئيس الأميركي كامالا هاريس والمستشار الألماني أولاف شولتز ورئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا، وفق ما أكدته الرئيسة السويسرية، فيولا أمهيرد، أمس. وقالت أمهيرد للصحافيين إن المؤتمر يهدف إلى رسم طريق نحو سلام محتمل بعد نحو 28 شهراً من غزو القوات الروسية لأوكرانيا، مضيفة: «هذه ليست دعاية»، «يتعلق الأمر بأساس المساعدات الإنسانية التي تقدمها سويسرا» إلى جانب «بدء الحوار». وأشارت إلى أن معظم المشاركين - نصفهم تقريباً سيكونون ممثلين على مستوى رئيس الدولة أو الحكومة - هم قادة الدول، لكن «مجموعة صغيرة منهم» ينتمون إلى منظمات مثل الأمم المتحدة، في حين قالت البرازيل والصين إنهما لن تشاركا إلا إذا كان الجانبان - أوكرانيا وروسيا - على الطاولة، وفقاً لمسؤولين سويسريين.

(رويترز، أسوشييتد برس، فرانس برس)

فيولا أمهيرد خلال المؤتمر الصحافي في برن أمس (ستيفان ويرموث/فرانس برس)

شرق غرب

قتلى للنظام السوري في دير الزور والبادية

قُتل ثلاثة عناصر من الفرقة الرابعة التابعة لقوات النظام السوري، أمس الاثنين، في هجوم مسلحين يُعتقد أنهم تابعون لتنظيم داعش، في بلدة الشميطية بريف دير الزور الغربي، فيما قال الناشط في دير الزور إبراهيم الحسين، لـ«العربي الجديد»، إن هجوما آخر استهدف سيارة على طريق دير الزور – البادية، ما أدى إلى مقتل ضابط وعنصر من قوات النظام. وبدأت تلك القوات والمليشيات الإيرانية أخيراً بحملة عسكرية في البادية ضد التنظيم بمشاركة الطيران الروسي.

(العربي الجديد)

بوتين قد يزور كوريا الشمالية وفيتنام

نقلت صحيفة فيدوموستي الروسية، أمس الاثنين، عن مصدر دبلوماسي قوله إن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد يزور كوريا الشمالية وفيتنام خلال الأسابيع القليلة المقبلة، فيما أكد السفير الروسي في بيونغ يانغ ألكسندر ماتسيغورا، للصحيفة، أن زيارة بوتين إلى كوريا الشمالية يجري الإعداد لها بنشاط. ولم يزر بوتين بيونغ يانغ سوى مرة واحدة في بداية ولايته الأولى في يوليو/تموز 2000.

(العربي الجديد)

أرمينيا: متظاهرون يطالبون برحيل باشينيان

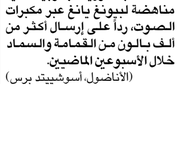

احتشد مئات المتظاهرين في أرمينيا خارج مقر البرلمان، أمس الاثنين، للمطالبة برحيل رئيس الوزراء نيكول باشينيان، في إطار موجة الاحتجاجات التي يقودها رئيس أساقفة أبرشية تافوش في شمال شرق أرمينيا، باغرات غالستانيان (الصورة)، منذ إبريل/ نيسان الماضي، عقب موافقة يريفان على إعادة أربع بلدات إلى باكو. وكان المحتجون قد تجمعوا مساء أول من أمس الأحد أمام مقر الحكومة قبل التوجّه إلى البرلمان والبقاء في خيام، وسط وجود كثيف للشرطة.

(فرانس برس)

عشرات القتلى في اشتباكات عشائر صومالية

قال سكان ومسؤولون طبيون في الصومال، أمس الاثنين، إن اشتباكاً عنيفاً وقع السبت الماضي بين عشيرتين في بلدتي أبو دواق وهيرالي، وسط البلاد، بسبب مناطق المراعي والمياه، ما أدى إلى مقتل 55 شخصاً على الأقل وإصابة 155 آخرين. وذكر سكان أن القتال توقف بعد وصول القوات الحكومية الاتحادية.

(رويترز)

حرب دعائية بين الكوريتين

ذكرت وكالة الأنباء المركزية الكورية الشمالية، أمس الاثنين، أن كيم يو جونغ (الصورة)، شقيقة رئيس كوريا الشمالية كيم جونغ أون، حذّرت كوريا الجنوبية من أن «توزيع منشورات دعائية والبث عبر مكبرات الصوت سيقابلهما تحرك مضاد». من جهته، قال الجيش الكوري الجنوبي، أمس، إنه اكتشف أدلة على أن كوريا الشمالية تنشر مكبرات صوت على طول الحدود بين البلدين، وذلك غداة استئناف بث كوريا الجنوبية دعاية مناهضة لبيونغ يانغ عبر مكبرات الصوت، رداً على إرسال أكثر من ألف بالون من القمامة والسماد خلال الأسبوعين الماضيين.

(الأناضول، أسوشييتد برس)

الغلاف

أفرزت الانتخابات الأوروبية في 27 بلداً، برلماناً اتحادياً يمينياً، وسط صعود غير مسبوق لنسبة ممثلي اليمين المتطرف الذي صار يحكم عواصم عديدة، وقد يحكم أخرى قريباً

أوروبا بعد الصدمة

قفزة قياسية لأصوات اليمين المتطرف

تطابقت نتائج الانتخابات الأوروبية التي أجريت بين يومي 6 و9 يونيو/حزيران الحالي، مع استطلاعات الرأي التي سبقتها إلى حد بعيد، لناحية التقدم المهم الذي أحرزه اليمين المتطرف في البرلمان الأوروبي، واستمرار هيمنة اليمين بشكل عام، داخل برلمان الاتحاد الأوروبي المؤلف من 720 نائباً أوروبياً، مع تقدم أيضاً لليسار. كما تطابقت هذه النتائج مع ما يمكن توقّعه لناحية المزاج الأوروبي، المتأثر منذ سنوات بالصعود التدريجي لليمين المتطرف داخل القارة العجوز، وهو تصاعد بدأ يؤتي ثماره اليوم، لناحية مأسسة هذا التيار، وإمكانية وصوله إلى السلطة في أكثر من بلد أوروبي. علماً أنه يحكم أصلاً مجموعة من البلدان مثل إيطاليا وهولندا والمجر. ويعود هذا الصعود إلى أسباب عدة، من بينها الهجرة غير النظامية التي عصفت بالقارة منذ أكثر من عقد، وأزمة تكلفة المعيشة التي تفاقمت مع موجة كورونا، ثم الغزو الروسي لأوكرانيا، وانشغال لوبيات بتعزيز دور اليمين المتطرف في أوروبا، عبر تفعيل ماكينات إعلامية من أجله، وهو ما اتهمت به روسيا، فضلاً عن تداعي الثقة لدى شعوب القارة بالأحزاب التقليدية في بلدانها التي ضعف تأثيرها وتتهم بالتورط أكثر في منظومات الفساد التقليدية، وهو ما جعل هذه الشعوب تميل نحو الراديكالية اليمينية أو اليسارية.

وخرجت يوم أمس الاثنين، النتائج شبه النهائية لانتخابات البرلمان الأوروبي، المؤلف من 720 نائباً، إذ نشرت صحيفة لوموند الفرنسية، عصر أمس، تحديثاً لها، تضمّن حسم 706 مقاعد، توزعت على: 180 مقعداً للمحافظين مقابل 170 لهذه الكتلة في برلمان 2019 (تحت اسم مجموعة أحزاب الشعب الأوروبي - إي بي بي)، 73 مقعداً لكتلة «أي سي آر»، وهي كتلة أحزاب المحافظين والإصلاحيين الأوروبيين، وهي مجموعة يمين قومي محافظ، وكانت تملك في البرلمان السابق 67 مقعداً. كما حصل اليسار الراديكالي على 32 مقعداً في البرلمان الجديد، بينما حصلت كتلة «الهوية والديمقراطية»، وهي أيضاً تمثل اليمين المحافظ، على 58 مقعداً، بالإضافة إلى يمين متطرف «متفرق»، بحسب «لوموند»، ويضم 47 نائباً جديداً، فيما حصلت المجموعة الاجتماعية الديمقراطية في البرلمان الجديد على 138 مقعداً، والخضر على 52 مقعداً، والوسطيون والليبراليون، 77 مقعداً (وكانت تملك 102 مقعد في البرلمان السابق). ووفق تقديرات نشرها البرلمان الأوروبي أول من أمس الأحد، فإن مجموعة أحزاب الشعب الأوروبي قد تحصل على 191 مقعداً.

وفي المحصلة، فقد هزّت الأحزاب اليمينية المتطرفة، القوى التقليدية في الاتحاد الأوروبي المكون من 27 دولة، وحققت مكاسب كبيرة في الانتخابات البرلمانية الأوروبية، مسجلة هزيمة مهينة بشكل خاص لحزب النهضة الفرنسي الذي يتزعمه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، حيث كان حزب التجمع الوطني الفرنسي بزعامة مارين لوبان نجم الانتخابات الذي هيمن على صناديق الاقتراع الفرنسية، بحصوله على أكثر من 30%، أو حوالي ضعف ما حصل عليه حزب ماكرون، النهضة، المؤيد لأوروبا (حوالي 15,5%)، وذلك من أصل 81 مقعداً فرنسياً في البرلمان الأوروبي، إلى حدّ دفع الرئيس الفرنسي على الفور إلى حلّ الجمعية الوطنية (البرلمان) والدعوة إلى انتخابات جديدة مقررة في 30 يونيو/ حزيران الحالي و7 يوليو/تموز المقبل.

كما ضاعفت رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني مقاعد حزبها في البرلمان الأوروبي، محققة نسبة أصوات بين 25 إلى 31%، كذلك حقّق حزب البديل من أجل ألمانيا اليميني المتطرف، رغم فضيحة له تتعلق بمرشحين، تقدماً على الحزب الديمقراطي الاجتماعي المتراجع بزعامة المستشار أولاف شولتز، وحل ثانياً في ألمانيا. وبحسب وكالة أسوشييتد برس، فقد رفع حزب البديل الألماني نسبة مقاعده إلى 16,5% بعدما كانت 11% في انتخابات عام 2019. وبالمقارنة، فإن النتائج المجمعة للأحزاب الثلاثة في الائتلاف الحاكم الألماني تجاوزت بالكاد نسبة 30%. لكن حزب البديل تقدم بفارق كبير على حزبي الائتلاف الحاكم، الاشتراكيين الديمقراطيين (14%) والخضر (12%).

وإذا كانت كتلة المحافظين قد شعرت بالتهديد من اليمين المتطرف، فقد حافظت بزعامة رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، بالفعل على موقف يميني جداً، في ما يتعلق بالهجرة والمناخ قبل الانتخابات، حيث تمّت مكافأتها بالبقاء كأكبر مجموعة بفارق كبير في البرلمان الأوروبي. وبشكل عام في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، ظلّت الكتلتان السائدتان والمؤيدتان لأوروبا، وهما الديمقراطيون المسيحيون والاشتراكيون، القوتين المهيمنتين. وجاءت مكاسب اليمين المتطرف على حساب حزب الخضر الذي تشير النتائج شبه النهائية إلى خسارته نحو 20 مقعداً، مقارنة ببرلمان 2019، ويتراجع بذلك إلى المركز السادس في البرلمان الأوروبي.

وعلى مدى عقود من الزمن، كان الاتحاد الأوروبي، الذي تعود جذوره إلى هزيمة ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية، يضع اليمين المتطرف على الهامش السياسي. ومع ظهوره القوي في هذه الانتخابات، يمكن لهذا اليمين المتطرف أن يصبح الآن لاعباً رئيسياً في سياسات تتراوح من الهجرة إلى الأمن والمناخ. وقد يجعل التحول الانتخابي نحو اليمين من الصعب على الاتحاد الأوروبي تمرير التشريعات، وقد تصاب عملية صنع القرار بالشلل في بعض الأحيان، في أكبر كتلة تجارية في العالم.

وللمشرّعين في الاتحاد الأوروبي، الذين تدوم فترة ولايتهم 5 سنوات، رأي في قضايا تتراوح من القواعد المالية إلى سياسة المناخ والزراعة. ويوافقون على ميزانية الاتحاد الأوروبي التي تمول الأولويات، بما فيها مشاريع البنية التحتية والدعم الزراعي والمساعدات المقدمة لأوكرانيا. ويمتلكون حقّ النقض على التعيينات في مفوضية الاتحاد الأوروبي النافذة.

وتأتي الانتخابات في وقت اختبار ثقة الناخبين في كتلة تضم نحو 450 مليون نسمة. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، اهتز الاتحاد الأوروبي، بسبب جائحة كورونا، والركود الاقتصادي، وأزمة الطاقة التي أجّجها أكبر صراع في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. غير أن الحملات السياسية ركّزت غالباً على القضايا ذات الأهمية في كل دولة على حدة، بدلاً من التركيز على المصالح الأوروبية الأوسع. رغم ذلك، فإن نتائج هذه الانتخابات لم تخلّ كثيراً بالتوازن السياسي في بروكسل، حيث إنه يمكن القول إن الغالبية تبقى مشكّلة من أحزاب الائتلاف الكبير الوسطي الذي يضم اليمين (حزب الشعب الأوروبي)، والاشتراكيين الديمقراطيين، والليبراليين (التجديد).

ودُعي إلى انتخابات الأسبوع الماضي، أكثر من 360 مليون ناخب، في مناخ مثقل بالوضع الاقتصادي القاتم وحرب في أوكرانيا، وفيما يواجه الاتحاد الأوروبي تحديات استراتيجية من الصين والولايات المتحدة. وفي النمسا أيضاً، حصل «حزب الحرية» اليميني المتطرف على 27% من الأصوات (حل أولاً). وعزّز الهولنديون الذين كانوا أول من أدلوا بأصواتهم الخميس الماضي، موقف حزب خِيرت فيلدرز اليميني المتطرف.

أما إسبانيا، فقد أظهرت النتائج الرسمية حصول الحزب الشعبي اليميني، التشكيل الرئيسي للمعارضة الإسبانية، على 22 مقعدا في البرلمان الأوروبي مقابل 20 للاشتراكيين بزعامة رئيس الوزراء بيدرو سانشيز، وحقق حزب فوكس اليميني المتطرف تقدما، بحصوله على 6 مقاعد.

أما في بولندا، فقد تقدم الحزب الوسطي المؤيد لأوروبا بزعامة رئيس الوزراء دونالد تاسك على حزب القانون والعدالة القومي الشعبوي، لكن الأخير حافظ على قسم هام من الأصوات، كما أن اليمين المتطرف المتمثل في حزب كونفيديراغا لن يحصل على أقل من 6 مقاعد في البرلمان الأوروبي. وفي إطار انتصارات اليمين الأوروبي الشعبوي والمتطرف، حلّ حزب رئيس الوزراء فيكتور أوربان، «فيدس»، في المجر، أولاً في الانتخابات الأوروبية، بحصوله على أكثر من 43% من الأصوات، مقارنة بـ52,5% في الانتخابات السابقة عام 2019.

لكن اليمين المتطرف منقسم في البرلمان الأوروبي، ومقره ستراسبوغ الفرنسية، إلى كتلتين، لا يزال تقاربهما غير مؤكد، بسبب خلافات كبيرة بينهما، خصوصاً في ما يتعلق بروسيا. كما أن انقسامات اليمين المتطرف حول الموقف الذي يجب تبنّيه تجاه موسكو، يمكن أن يؤدي إلى تعقيد المفاوضات في الاتحاد الأوروبي، في وقت تسعى فيه الدول الأعضاء إلى تعزيز صناعتها الدفاعية، بينما تواجه صعوبات في توفير التمويلات اللازمة.

وبينما يتبنّى أعضاء البرلمان الأوروبي تشريعات بالتنسيق مع الدول الأعضاء، يمكن لليمين المتطرف أن يجعل صوته مسموعا في القضايا الحاسمة: الدفاع ضد روسيا التوسعية، والسياسة الزراعية، والهجرة، والهدف المناخي لعام 2040، ومواصلة التدابير البيئية التي يرفضونها بشدة.

ورأى الباحث في معهد جاك ديلور، سيباستيان ميلار، في حديث لوكالة فرانس برس، أن «أصوات اليمين المتطرف واليمين السيادي لا يمكن جمعها معاً، وهذا سيحدّ من وزنهما المباشر في البرلمان الأوروبي». كما لفت إلى أن صعود اليمين المتطرف «الواضح خصوصاً في فرنسا، سيؤثّر حتماً على المناخ السياسي الذي تعمل فيه المفوضية، وسيتعين على الغالبية أن تأخذ ذلك في الاعتبار»، محذراً من أنه «في حال الفشل في التأثير بشكل مباشر، سيكون اليمين المتطرف قادرا على التأثير بشكل خبيث».

من جهتها، أكدت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، أول من أمس، مع بدء صدور النتائج، أن «حزب الشعب الأوروبي هو أقوى مجموعة سياسية في البرلمان الأوروبي، وهذا مهم، سنبني حصناً ضد متطرفي اليسار واليمين، وسنوقفهم». وفون دير لاين مرشحة لشغل منصبها مجدداً، ويتعين عليها الحصول على موافقة زعماء الدول الأعضاء ثم غالبية أعضاء البرلمان الأوروبي، الذين منحوها ثقتهم في عام 2019 بغالبية ضئيلة للغاية (9 أصوات). وكانت رئيسة المفوضية قد توددت إلى رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني وحزبها، وقالت إنها ترى فيها شريكاً مناسباً مؤيداً لأوروبا ومؤيداً لأوكرانيا، ما أثار استياء الليبراليين والاشتراكيين وكذلك الخضر. وفي هذا الصدد، قال رئيس كتلة الخضر في البرلمان الأوروبي، باس إيكهوت، أول من أمس: «هل سندعم فون دير لاين؟ من الواضح جداً أننا مستعدون للتفاوض، لكن بشرط استبعاد أي تقارب مع ميلوني».

في غضون ذلك، حققت أحزاب اليسار والخضر مكاسب في دول الشمال في الانتخابات الأوروبية، في حين تراجعت الأحزاب اليمينية المتطرفة، وفق ما أظهرت النتائج الرسمية واستطلاعات الرأي. ففي فنلندا، حقق حزب «تحالف اليسار» تقدما، بحصده 17,3% من الأصوات، أي أكثر بأربع نقاط مقارنة بعام 2019، وفق النتائج المعلنة بعد فرز 99% من بطاقات الاقتراع. وقالت زعيمة «تحالف اليسار» لي أندرسون: «لم أكن أحلم قط بمثل هذه الأرقام». وبالتالي، سيحصل الحزب على 3 مقاعد من أصل 15 مخصصة لفنلندا في البرلمان الأوروبي، مقارنة بمقعد واحد فقط خلال الانتخابات السابقة. كما عزّز الائتلاف الوطني (يمين الوسط) بزعامة رئيس الوزراء بيتري أوربو مكاسبه بحصده نحو 25% من الأصوات، بزيادة 4 نقاط تقريباً. وتراجعت شعبية «حزب الفنلنديين» اليميني المتطرف المشارك في الائتلاف الحكومي، بحصوله على 7,6% من الأصوات، أي بانخفاض قدره 6,2%، ولن يحصل إلا على مقعد واحد.

وفي السويد، حقق حزب الخضر تقدما بحصوله على 15,7% من الأصوات، بزيادة قدرها 4,2 نقاط، وفق استطلاع لآراء الناخبين لدى خروجهم من مراكز الاقتراع (بحسب قناة إس في تي التلفزيونية). وتقدم «حزب اليسار» أيضاً إلى 10,7%، بينما سجل اليمين المتطرف الذي يمثله «حزب ديمقراطيي السويد» تراجعا بمقدار 1,4 نقطة إلى 13,9%. وحافظ الاشتراكيون الديمقراطيون على موقعهم في المقدمة بنسبة 23,1%.

(العربي الجديد، رويترز، فرانس برس، أسوشييتد برس)

فون دير لاين متوسطة زعيمي حزبين محافظين في أوروبا، فريدرش ميرتس (يسار) ودانيال كاسباري، أمس (أود أندرسون/فرانس برس)

أكبر انتصارات اليمين المتطرف، فرنسا وإيطاليا والنمسا وألمانيا والمجر

حققت أحزاب اليسار والخضر مكاسب في دول الشمال

الكرملين يراقب بانتباه

أكد الكرملين الروسي، أول من أمس الاثنين، أنه يتابع «بانتباه» صعود أحزاب اليمين المتطرف بعد انتخابات البرلمان الأوروبي. ورأى المتحدث باسم الرئاسة الروسية دميتري بيسكوف (الصورة)، أن «الغالبية في البرلمان الأوروبي ستكون مؤيدة لأوروبا ومؤيدة لأوكرانيا... لكن يمكننا أن نرى ديناميكية الأحزاب اليمينية التي تزداد شعبية». وتابع «يبدو أنه مع الوقت، ستقترب أحزاب اليمين كثيراً من تلك المؤيدة لأوروبا، ونتابع هذا المنحى بانتباه».

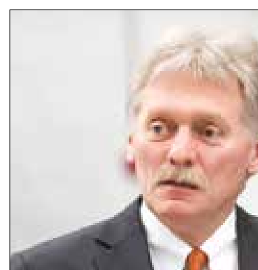

مفاجأة إسبانية

شكّل حزب «انتهى الحفل» في إسبانيا، وهو تشكيل جديد يصنّف على أنه يميني متطرف وأسّسه ناشط مثير للجدل على منصة يوتيوب، مفاجأة انتخابات البرلمان الأوروبي في إسبانيا، وقد حصل على حوالي 4,5% من الأصوات، وسيدخل البرلمان الأوروبي بـ 3 نواب. أما في إيطاليا، فقد جعلت رئيسة الحكومة، جورجيا ميلوني، من الانتخابات استفتاء على شخصها، بعدما طالبت الناخبين بأن يكتبوا ببساطة اسم «جورجيا» على بطاقات اقتراعهم.

حسابات ماكرون من الانتخابات المبكرة: مغامرة غير محسوبة؟

يمكن وضع حسابات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في الدعوة إلى انتخابات فرنسية تشريعية مبكرة، في إطار محاولته إحداث صدمة من اليمين المتطرف تعيد إلى معسكره الغالبية البرلمانية. لكن لا شيء محسوماً في هذه المغامرة

باريس ـ **أرليت خوري**

استفاقت الطبقة السياسية الفرنسية صباح أمس الاثنين على حالة من الغليان نتيجة قرار الرئيس إيمانويل ماكرون المفاجئ حلّ الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان) والدعوة إلى انتخابات تشريعية فرنسية مبكرة في 30 يونيو/حزيران الحالي، ثم في 7 يوليو/تموز المقبل وذلك على ضوء النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات الأوروبية في فرنسا وحلول اليمين المتطرف في المرتبة الأولى بنسبة أصوات مضاعفة لحزب الرئيس (النهضة)، بما نسبته 31,5% في مقابل 15%. ومع أن النتيجة كانت متوقعة، فإن ماكرون أعلن أنه لم يعد بوسعه «أن يتصرف وكأن شيئاً لم يكن»، وقرر «وضع خيار المستقبل» بين أيدي الفرنسيين عبر حلّ البرلمان والدعوة إلى انتخابات فرنسية تشريعية مبكرة فاجأت كل الطيف السياسي.

للوهلة الأولى بدا من الصعب توصيف هذا القرار الذي قلب الطاولة في وجه الجميع، بدءاً بالسياسيين وصولاً إلى الناخبين، واضعاً الكل أمام ضرورة الاختيار بين إعطاء حزب التجمع الوطني اليميني المتطرف غالبية برلمانية، أو إصلاح الخلل الذي حكم الانتخابات النيابية في العام 2022، وحرم التحالف الرئاسي حينها من غالبية برلمانية تمكنه من إكمال ما تبقى من سنوات عهده (2027). حرمان من غالبية برلمانية أرغم حكومات ماكرون على الاستعانة ببند دستوري استثنائي يتيح تمرير القوانين في البرلمان دون أن يصوت عليها المجلس النيابي. هذا الرهان من خلال تنظيم انتخابات فرنسية تشريعية مبكرة وما ينطوي عليه من مخاطر تحقيق اليمين المتطرف الغالبية البرلمانية، هو الذي أدى إلى الصدمة، خصوصاً أنها المرة الأولى التي يجري فيها أي بلد أوروبي انتخابات مبكرة على خلفية نتائج انتخابات البرلمان الأوروبي. وحلّ في المرتبة الثالثة الحزب الاشتراكي، الذي تمكن من استعادة قسط من عافيته بحصوله على 14% من الأصوات، وتلاه حزب فرنسا الأبية اليساري الراديكالي بزعامة جان لوك ميلانشون والذي حصل على 9,1% من الأصوات. وفشل حزب «الجمهوريين» اليميني بزعامة إريك سيوتي في تحسين موقعه، واقتصرت نسبة الأصوات التي حصل عليها على 7%، فيما سجل حزب الاسترداد، على أقصى اليمين المتطرف ويتزعمه إريك زيمور، بعض التقدم وحاز 5,3% من الأصوات.

يتضح من هذه النسب أن اليمين المتطرف هو اليوم الأوفر حظاً بالفوز في انتخابات فرنسية تشريعية مبكرة وأن ماكرون سيجد نفسه مضطراً لتسليمه زمام الحكومة الفرنسية المقبلة، في إطار ما قد يكون أول حكومة تعايش مع اليمين المتطرف في تاريخ الجمهورية الخامسة. وسيكون جوردان بارديلا مرشح اليمين المتطرف لرئاسة الحكومة. هذا أسوأ الاحتمالات، مع ما يعنيه ذلك من توترات اجتماعية وشلل حتمي لعمل المؤسسات الدستورية، نظراً للتضارب في المواقف والطروحات والخيارات بين ماكرون واليمين المتطرف الذي سيعزز شعبيته خلال الانتخابات النيابية، بانضمام ناخبي «الاسترداد» إليه في الجولة الثانية خصوصاً. ومن هذا المنطلق، احتار مراقبون بين وصف قرار حلّ البرلمان بأنه قفزة في المجهول، أو تصرف عديم المسؤولية، أو لعب بالنار أو حتى انتحار سياسي، خصوصاً أن زعيمة حزب التجمع الوطني مارين لوبان سارعت للتعليق على قرار ماكرون بالترحيب فيه، قائلة «إننا في جهوزية تامة لتولي الحكم»، وإن «إرادتنا تقضي بالحصول على غالبية برلمانية قوية خدمة للفرنسيين».

وفي حال تحقق هذا الاحتمال، فإن ما تبقى من ولاية ماكرون الرئاسية الثانية حتى العام 2027 سيقتصر على مجرد إدارة لأزمة التعايش، من دون التمكن من إحراز أي تقدم في أي من المجالات، وهو ما يثير حالة من التوجس العام في البلاد وقلقاً كبيراً على المستقبل. لكن البعض يرى أن خوض تجربة التعايش المريرة هذه قد يكون مجدياً، لإظهار عدم جدارة اليمين المتطرف لتولي مقاليد السلطة وبالتالي الإحجام عن إيصاله إلى سدة الرئاسة عبر الانتخابات المقبلة، ما يعني أن ماكرون يضحي بما تبقى من حكمه لقطع الطريق على لوبان إلى القصر الرئاسي.

عكس ذلك، يعتبر آخرون أن ماكرون يراهن ربما على إحداث يقظة لدى الفرنسيين غير المؤيدين لليمين المتطرف تحملهم على التعبئة في الانتخابات المقبلة، والالتفاف مجدداً حول مرشحي حزبه بما يتيح له استعادة غالبيته البرلمانية، رغم أن كثيرين لا يعولون على مثل هذه اليقظة، ويؤكدون أن مثل هذا الأوان فات منذ إعادة انتخابه لولاية ثانية بعد منافسته للوبان. من هذا المنطلق، دعا وزير الخارجية الأمين العام المساعد لحزب النهضة ستيفان سيجورنيه مناصري الحزب إلى عدم الاستسلام للواقع بل السعي إلى تغييره عبر صناديق الاقتراع، مشيراً إلى أنه «أمامنا 20 يوماً فقط للإقناع والدفاع عن قناعاتنا والفوز». الاحتمال الآخر الذي يمكن أن يعول عليه ماكرون هو أن تؤدي نتائج الانتخابات الأوروبية الى إعادة إحياء اليقظة الجمهورية التي سبق أن شهدتها البلاد تكراراً منذ 2002، أي منذ وصول اليمين المتطرف للمرة الأولى إلى الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية (جان ماري لوبان في حينها في وجه جاك شيراك)، وأدت إلى وضع القوى السياسية التقليدية لصراعاتها جانباً، واعتماد «الاقتراع المجدي» الذي يجنب البلاد خطر تولي اليمين المتطرف السلطة. هذا الرهان بدوره بات يفتقر للواقعية على ضوء ردات الفعل التي تؤكد أن القوى السياسية التقليدية لم تعد بصدد مد اليد للرئيس وحمايته مجدداً من اليمين المتطرف، بعد فشله خلال ولايتيه في وقف صعوده، وهو ما أكده الجمهوريون على لسان إريك سيوتي بقوله إنه «من غير الوارد الدخول في صيغة تحالف أو ائتلاف مع حزب أوصل فرنسا إلى الحالة التي هي فيها». أضف إلى ذلك أن تصويت ناخبي اليسار لحزب النهضة ولماكرون في كل جولة انتخابية ثانية، أكانت رئاسية أم برلمانية، غير مشجع بالنسبة للرئيس في كل مرة يواجه فيها اليمين المتطرف.

مغزى هذا الكلام أن باب التقارب موصد من قبل اليمين، وهو موصد أيضاً من قبل اليسار الذي يشهد اتصالات حثيثة بين مكوناته، وخصوصاً الاشتراكيين وحزب فرنسا الأبية بهدف توحيد الجهود والسعي إلى تحقيق اختراق برلماني خلال الانتخابات المقبلة من خلال إنشاء «جبهة شعبية موحدة». ويعتبر هؤلاء أنه كان من الأجدر بماكرون أن يعيد النظر بما أقره في مجال التعويض عن العاطلين عن العمل وتمديد عدد سنوات العمل قبل التقاعد، وكذلك القانون المتعلق بالهجرة وغيرها، بدلاً من اللجوء إلى حلّ البرلمان والدعوة إلى انتخابات فرنسية تشريعية مبكرة واضعاً بلده أمام المجهول.

يعتبر البعض أن ماكرون يراهن على إحداث يقظة لدى مؤيديه

بارديلا ولوبان يحتفلان بفوز حزبهما مساء الأحد في باريس (ستيفان دو ساكو تين/فرانس برس)

ريما حسن في برلمان أوروبا رغماً عنهم

فازت الناشطة والحقوقية الفرنسية الفلسطينية، ريما حسن، بعضوية البرلمان الأوروبي عن اليسار الراديكالي، مؤكدة أنها ستضغط لفرض عقوبات أوروبية على إسرائيل

بعدما لمع نجمها في فرنسا، بشكل خاص منذ بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، في 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، فازت المحامية الفرنسية من أصول فلسطينية، ريما حسن، أمس الاثنين، بمقعد في البرلمان الأوروبي الذي أجريت انتخاباته بين 6 و9 يونيو/ حزيران الحالي، وذلك بعدما ترشحت عن التيار اليساري الراديكالي، وتحديداً عن حزب جان لوك ملانشون في فرنسا، «فرنسا غير الخاضعة». وجاء فوز حسن، رغم الكثير من التحريض عليها من اللوبي الإسرائيلي في فرنسا، والذي وصل إلى حدّ تهديدها، علماً أن حضورها كان لافتاً جداً في التظاهرات التي خرجت في فرنسا دعماً للفلسطينيين منذ بدء الحرب. وقبل الانتخابات الأوروبية شكّل ترشح ريما حسن، عن حزب «فرنسا غير الخاضعة»، نموذجاً عن كيفية تأثير حرب غزة على إعادة صياغة أولويات اليسار الأوروبي، كما أن حرب غزة دفعت الشباب الفرنسي الذي يصوّت للمرة الأولى في الانتخابات الأوروبية، إلى الميل نحو التصويت يساراً، وهو ما رفع حظوظ حسن للفوز.

ويعدّ وصول ريما حسن إلى البرلمان الأوروبي، ومقرّه ستراسبورغ الفرنسية، من دون شك، خبراً سيئاً لإسرائيل، التي ضغطت طويلاً عبر أدواتها داخل فرنسا، ولوبياتها، خصوصاً النائب الفرنسي ماير حبيب (فرنسي إسرائيلي ومقرّب جداً من رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو)، للتنمر على حسن، وصولاً إلى وصفها بالداعمة لتنظيم «داعش». وتضغط حسن من جهتها، من أجل أن يفكّ الاتحاد الأوروبي شراكته مع دولة الاحتلال، وقد دعت، في 9 مارس/ آذار الماضي، مع شخصيات سياسية داخل الحزب، الاتحاد الأوروبي إلى فرض عقوبات ضد إسرائيل، بهدف الوصول إلى وقف لإطلاق النار في غزة. ولم تتأخر حسن بعد إعلان فوزها بالتأكيد أنّه «يجب فعلاً أن نتقدم في موضوع العقوبات ضد إسرائيل» في البرلمان الأوروبي.

وتعتبر حسن أن فلسطين «قضية أوروبية»، وهي بشكل عام تستفز اللوبي السياسي الأوروبي والفرنسي المؤيّد لإسرائيل، خصوصاً بسبب رفضها المهادنة أو انتهاج خط «وسط»، ولو فلسطينياً، عبر إدانة هجوم حركة حماس مثلاً على مستوطنات غلاف غزة في 7 أكتوبر. وقبيل انطلاق عملية التصويت في فرنسا يوم الأحد الماضي، كانت استطلاعات الرأي قد أعطت حسن المركز السابع أو السادس ضمن لائحة حزبها في الانتخابات الأوروبية، ما كان يعني أنها ستفوز على الأرجح بمقعد أوروبي (فازت لائحة حزب ميلانشون بقيادة مانون أوبري، بثمانية مقاعد في الانتخابات الأوروبية)، وهو ما جعل الحملات الإعلامية والتحريض الإلكتروني يزدادان ضدها، من دون استبعاد أن يكونا موجّهين من الأحزاب المنافسة، نظراً لما تشكله قضية فلسطين من انقسام سياسي في فرنسا، وحيث تشكّل «معاداة السامية» إشكالية سياسية في بلاد تتهم بأنها متساوية تقريباً في «معاداة السامية» و«رهاب الإسلام» (إسلاموفوبيا).

وريما حسن من مواليد مخيم النيرب للاجئين الفلسطينيين، في سورية، عام 1992، وصلت إلى فرنسا مع عائلتها عندما كانت في سن التاسعة، عديمة الجنسية. حصلت على الجنسية الفرنسية في عام 2018، وتابعت دراستها العليا في الحقوق، وكتبت رسالة الماجستير عن نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وفلسطين المحتلة (الذي تمارسه دولة الاحتلال). أنشأت حسن في عام 2019 المرصد الفلسطيني لشؤون اللاجئين (غير حكومي)، ومجموعة العمل الفلسطينية الفرنسية، بعد حرب غزة، والتي رفعت خلالها شعار «من النهر إلى البحر»، وهو ما كلّفها أول استدعاء لها من قبل الشرطة، بعد 7 أكتوبر. علماً أن أول هجوم عليها بدأ حين تمّ تداول مقطع من مقابلة صحافية لها قالت فيها إنه «لا يحق لإسرائيل الدفاع عن نفسها» بعد 7 أكتوبر، وهو ما أوضحت لاحقاً أنها تناولته من جانب قانوني، على اعتبار إسرائيل دولة احتلال، علماً أن حسن أكدت أيضاً أن هجوم حركة حماس مشروع. وفي إبريل/ نيسان الماضي، استدعت الشرطة حسن بتهمة «دعم الإرهاب»، في علاقة بتصريحات سابقة لها برّرت فيها عملية طوفان الأقصى. عقب ذلك، توالت محاولات «ليّ ذراعها» والضغط عليها، وذلك من قبل كل الأحزاب السياسية في فرنسا، ومنها الاشتراكيون.

لكن الحملة تركّزت عبر وسائل التواصل الاجتماعي، من قبل إعلاميين فرنسيين أو سياسيين أو مؤثرين داعمين لإسرائيل. ووصفها نواب في البرلمان الفرنسي، مثل سيلفان مايارد، عن حزب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، النهضة، بأنها تمثل «كل ما تجسده حركة حماس»، فيما اعتبرت النائبة أيضاً عن النهضة، ناتالي لوازو، أن حزب فرنسا غير الخاضعة يحاول مغازلة القاعدة الانتخابية المسلمة في فرنسا بترشحيه حسن. وفي العموم، فإن حزب ماكرون كان أكثر من شنّ الحملات على ريما حسن، خلال الأشهر الأخيرة، في محاولة للمزايدة على اليمين المتطرف الذي كان متقدّماً بحسب الاستطلاعات في الانتخابات الأوروبية (حلّ أولاً في فرنسا بعد صدور النتائج).

ومنذ أن أعلن حزب ميلانشون عن ترشيحها لانتخابات البرلمان الأوروبي، في 6 مارس/ آذار الماضي، وهو ما وصفه متابعون حينها بأنه لعبة ذكية من ميلانشون، نظراً لما تحدثه قضية فلسطين من حماسة لدى الشباب اليساري في أوروبا، اضطر الحزب لإصدار بيانات عدة دفاعاً عن ريما حسن من الهجمات التي تتعرض لها، علماً أن منتقديها قد لقّبوها خلال الحرب بـ«لايدي غزة». في المقابل، برز نشاط ريما حسن، من خلال وسائل التواصل، بانتقالها من مكان لآخر في فرنسا، حيث تكون هناك فعاليات تضامنية مع الفلسطينيين، بالإضافة إلى التعليقات التي تنشرها على منصة إكس، وترد فيها سريعاً على الوجوه الداعمة لإسرائيل، مفندة كل المزاعم الموجهة للمقاومة. كما قادت حسن التظاهرة التي توجهت إلى مقر قناة «تي أف 1» الفرنسية، للاحتجاج على بث القناة مقابلة مع نتنياهو في بداية شهر يونيو الحالي. ودعمت حسن تظاهرات جامعة «سيانس بو» الباريسية التي نظمها طلاب رفضاً للحرب على غزة، وعرفت بتشديدها على وصف الهجوم الإسرائيلي على غزة بحرب الإبادة، والتأكيد أن إسرائيل «أسوأ من روسيا»، التي سخّرت دوائر القرار والإعلام في أوروبا كل أدواتها ضدها منذ الاجتياح الروسي لأوكرانيا في 24 فبراير/ شباط 2022.

(العربي الجديد)

تستفز حسن اللوبي السياسي الفرنسي المؤيد لإسرائيل

ريما حسن بعد إعلان الفوز أول من أمس في باريس (جيوفرو فان دير هاسيلت/فرانس برس)

تعتبر مصادر مصرية أن تأخر إعلان تشكيلة الحكومة الجديدة يعود إلى أن الأجهزة المسؤولة عن تقييم الشخصيات المطروحة لشغل المناصب الوزارية، لم تستقر حتى اللحظة على أسماء بعينها، وسط انتقادات لعدم استعداد الحكومة لتغيير سياساتها

مطالبات بتغيير سياسات الحكومة المصرية قبل الأسماء

تعديلات تؤخر إعلان تشكيلة مدبولي

مدبولي في العريش، 31 أكتوبر 2023 (خالد دسوقي/فرانس برس)

القاهرة ـ **العربي الجديد**

على الرغم من مرور أكثر من أسبوع على تقديم رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي استقالة حكومته إلى الرئيس عبد الفتاح السيسي، وإعادة تكليفه بتشكيل حكومة، إلا أنه لم يجر بعد الإعلان عن تشكيلة الحكومة المصرية الجديدة، وهو ما أثار التكهنات حول أسباب التأخر. وقالت مصادر، لـ«العربي الجديد»، إن «الأجهزة المسؤولة عن تقييم الأسماء المطروحة لشغل المناصب الوزارية، لم تستقر حتى اللحظة على أسماء بعينها، وأن هناك تعديلات كثيرة ستدخل على تشكيلة الحكومة المصرية الجديدة، لا سيما في المجموعة الاقتصادية، كما سيشهد التعديل عودة وزارات كانت قد ألغيت، مثل وزارة الدولة لشؤون الإعلام، واستحداث وإلغاء وزارات أخرى». ولفتت المصادر إلى أن «تأخر إعلان تشكيلة الحكومة المصرية الجديدة، قد يعود أيضاً إلى عزم السيسي على التوجه إلى الأراضي المقدسة لأداء فريضة الحج، ولذلك من المتوقع الإعلان عنها عقب إجازة عيد الأضحى».

وأكدت مصادر نيابية، لـ«العربي الجديد»، أنه «لم يصل إلى مجلس النواب أي جديد بشأن تشكيلة الحكومة المصرية الجديدة، وأنه لا حديث عن عقد جلسات خاصة لهذا الأمر في الوقت الحالي».

وقال النائب السابق باسل عادل، رئيس «كتلة الحوار» التي تأسست من داخل الحوار الوطني الذي دعا إليه السيسي قبل عامين، لـ«العربي الجديد»: إن التأخير في إعلان تشكيلة الحكومة المصرية الجديدة برئاسة مصطفى مدبولي، «قد يكون للتدقيق في الاختيارات، للبحث عن أسماء مختلفة تحقق مسارات جديدة للعمل السياسي، وتكون مبتكرة، أو لعله يكون من أجل البحث عن شخصيات عامة أو سياسية، لأن الاختيار إذا كان من بين التكنوقراط العاديين، فأعتقد أن المسار سيكون أسهل بكثير، فاختيار أحد الوزراء من داخل ماكينة العمل سهل، ولكن إذا أراد المسؤولون الابتكار فذلك أمر مختلف».

وأضاف عادل: «أتمنى أن يكون هذا التأخير مؤشراً على ظهور اختيارات جديدة، ومبتكرة ومختلفة، تجعل المواطنين يشعرون بالأمل، وأن تأتي الاختيارات بما يحقق رغبات الناس في الشارع، وتقليل العبء على المواطنين، ويخفف من ارتفاع الأسعار، وأن تقوم الحكومة بدورها في رعاية مصالح الناس، ولا تعتمد فقط على فكرة قنص الضرائب والأموال، وتحصيل ثمن الخدمات من المواطنين، وأن ترى الحكومة أن عليها تقديم خدمات للجماهير مدفوعة الأجر من الضرائب، ليس بالضرورة أن يدفع المواطن مقابلها على شباك التذاكر في اللحظة نفسها». من جهته، اعتبر أستاذ

> مصادر نيابية: لم يصل إلى البرلمان أي جديد بشأن التشكيلة الوزارية

علم الاجتماع السياسي، سعيد صادق، أن التأخير في إعلان تشكيلة الحكومة المصرية طبيعي، لأنه لم يتم التأكيد رسمياً على إعلانها قبل إجازة عيد الأضحى»، الذي يوافق الأحد المقبل. وقال، لـ«العربي الجديد»، إن «مصطفى مدبولي أجرى منذ عدة أسابيع لقاءات مع مرشحين محتملين للحكومة الجديدة، ولذلك إما أن الحكومة ستعلن قبل العيد، وهذا معناه أن ننتظر قليلاً ولا نقفز إلى تخمينات، أو سيتم الإعلان عنها بعد العيد». وأضاف: «المشكلة ليست في الأشخاص، ولكن في السياسات التي تبنتها الحكومة، وأضافت لها الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، من دون أي تغيير في السياسات التي تؤثر على حياة المواطن، وارتفاع أسعار الغذاء، وانخفاض قيمة العملة الوطنية. ولذلك لا يعني التغيير في الأسماء المطروحة إلى تشكيلة الحكومة المصرية كثيراً».

وفي السياق، قال الأمين العام للحزب الاشتراكي المصري أحمد بهاء الدين شعبان، لـ«العربي الجديد»، إن «الشعب المصري ينتظر من الحكومة الجديدة شيئاً واحداً فقط، وهو أن تكف عن العدوان على لقمة عيشه، والمساس بضرورات الحياة، ورفع الأسعار على كل المستويات، ما أحال حياته إلى جحيم يصعب احتماله بأي شكل من الأشكال». وأضاف: «ليس مطلوباً من الحكومة أن تقدم شيئاً لهذا الشعب، لأنه يدرك جيداً أن كل ما يأتي عن طريقها هو تحميل على كتفه الواهن لحمل أي جديد، فهو غير قادر على الاستمرار في تحملها. لكن إذا سألنا ما هي القضايا والمطالب الأساسية للشعب المصري التي لن تستقيم الحياة إلا بها، فأعتقد أن هناك مجموعة مطالب ضرورية، أولها رفع الأحمال عن كاهل الشعب المصري التي أدت إلى مزيد من إفقار الجماهير». وتابع شعبان: «الشعب المصري يريد وقف مسلسل الإفقار والإذلال الذي تمتص من خلاله الدولة، نتاج عرق وجهود 100 مليون مواطن، لكي تصبّها في مصاريف ترفيهية ومدن على أحدث الطرز، لا يستفيد منها إلا القلة القليلة من المجتمع، على حساب المطالب الأساسية للحياة، وعلى حساب انهيار مستوى التعليم والصحة والخدمات الأساسية». وأضاف أن «النقطة الثانية، هي على المستوى السياسي، فهناك حالة اختناق سياسي، وغياب للمجال العام بشكل شبه كامل، وحصار للأحزاب المعارضة، وإعلام ذو صوت واحد، ومشكلات كثيرة جداً تعترض حق الشعب في أن يعبّر عن رأيه، فلا يخاف شاب مصري أن يحمل علم فلسطين أو يرتدي الحطة الفلسطينية في الشارع، لأنه سيدفع ثمناً غالياً في هذه القضية». وتابع: «الشعب المصري والنخب المثقفة والأحزاب السياسية والمثقفون يدركون جيداً أن غياب العمل العام والوعي السياسي العام، والحقوق الديمقراطية وحق الرأي والتعبير والتنظيم السياسي السلمي، يؤدي إلى التعسر الشديد الذي يشعر به المجتمع، والاحتقان المكبوت الذي يهدد بانفجار لا نريده لأنه سيسبب كوارث كبرى».

إلى ذلك، قال النائب السابق ورئيس حزب الإصلاح والتنمية، محمد أنور السادات، لـ«العربي الجديد»، إن «مسألة تأخر إعلان تشكيلة الحكومة المصرية ليست بتلك الأهمية، نظراً لأن رئيس الحكومة المكلف هو نفسه الذي قدم استقالته قبل أسبوع». وأضاف أن «التأخير قد يكون نتيجة مشاورات، وإجراء عملية تبديل وتوفيق، فربما يتم دمج وزارات، واستحداث أخرى، والمسألة تخضع لتقييمات من قبل الأجهزة، التي تُعد تقارير عن المرشحين، وهذا أمر طبيعي، ولذلك لا يوجد تأخير بالمعنى المفهوم». وشدد على أن «الموضوع ليس في الأشخاص، ولكن في وجود الإرادة والاستعداد لتغيير السياسات، والتعامل مع القضايا والمشاكل الملحّة التي تواجه الناس بشكل يومي، مثل الأسعار والمعيشة، وكل ما هو متعلق بانقطاع الكهرباء والزيادات المتوقعة في سعر رغيف العيش (الخبز) وغيره».

في انتظار حل الأزمات

قال النائب السابق محمد أنور السادات إن الناس تنتظر إصلاح الأزمات «عن طريق حكومة تضم شخصيات لها صلاحيات، تعطي الناس أملاً، وتبدأ التعامل مع الحاجات الملحة للمواطن، الذي ينتظر فعلاً أن يرى حكومة جديدة كلياً توجد على الأرض، وتتعامل مع المشكلات وتشعر بالناس وهمومها، سواء في قضايا التعليم أو الصحة أو الأسعار... ولذلك سوف ننتظر حتى يتم تشكيل الحكومة لنرى الوجوه والأشخاص، وعندها نستطيع أن نحكم عليها».

تقرير

ارتياح صيني للاضطرابات في فيتنام

> يسود ارتياح صيني للاضطرابات في فيتنام أخيراً، لاسيما على صعيد التغيرات داخل الحزب الشيوعي

بكين ـ **علي أبو مريحيل**

شهدت فيتنام خلال الأشهر الماضية اضطرابات غير مسبوقة داخل أروقة الحزب الشيوعي الحاكم والقيادة السياسية، إذ استقال ثلاثة من أرفع خمسة زعماء في البلاد بسبب مخالفات غير محددة، منذ مارس/ آذار الماضي، من بينهم رئيس البلاد السابق فو فان ثونغ، وذلك في جزء من حملة «الفرن المشتعل» لمكافحة الفساد، والتي يقودها الأمين العام للحزب الشيوعي الفيتنامي نغوين فو ترونغ. وفيما بدا أنه يوجد ارتياح صيني للاضطرابات في فيتنام تساءلت وسائل إعلام رسمية صينية حول كيفية استفادة بكين من التطورات. وبعد استقالة فو فان ثونغ، مارس الماضي، انتخب البرلمان، في مايو/ أيار الماضي، وزير الأمن العام السابق تو لام رئيساً للبلاد، فيما يُنظر إلى الأخير على نطاق واسع بأنه يؤدي دوراً مركزياً في الاضطرابات السياسية. كذلك فإن تو لام في موقع رئيسي لخلافة رئيس الحزب الشيوعي الحاكم نغوين فو ترونغ، في عملية انتقال القيادة المقبلة (2026)، جنباً إلى جنب مع رئيس الوزراء فام مينه تشين. ورغم أن حملة مكافحة الكسب غير المشروع أثبتت شعبيتها بين عامة الناس في فيتنام، فإنها جاءت في الوقت الذي سعت فيه هانوي إلى الاستفادة من تنويع الاستثمارات الغربية بعيداً عن الصين. ومع اشتداد الصراع على السلطة بدا أن القيادة الجديدة مستعدة للتضحية بمسار النمو الاقتصادي في سبيل إحكام السيطرة على مقاليد الحكم، ما من شأنه، وفق مراقبين، أن يؤدي إلى إبطاء اندماج هانوي في العالم الخارجي. كما سيخدم مصالح الصين إذ إن إفراز قيادة حزبية متشددة إيديولوجياً سيجعل فيتنام على مسار واحد مع قيادة الحزب الشيوعي الصيني، من حيث التشكيك في الغرب والحفاظ على مسافة من الإملاءات الأميركية، كما سيجعل التواصل بينهما أكثر دفئاً وانسجاماً. في موازاة ذلك قال محللون صينيون إن التصدعات داخل القيادة في هانوي قد تؤثر على قدرة الحزب الحاكم على الوقوف متحداً للتعامل مع بكين بشأن النزاع بين البلدين في بحر الصين الجنوبي.

وقال الباحث الصيني في العلاقات الدولية وانغ تشي بينغ، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنه «لا شك في أن بكين تتابع عن كثب تسارع الأحداث في هانوي، وهناك مؤشرات على أن الاقتتال الداخلي قد وصل إلى ذروته، ومن المتوقع أن يستمر، خصوصاً أن البلاد مقبلة على استحقاق انتخابي (انتخابات تشريعية) في عام 2026». وأستدرك أن «هناك ارتياحاً لدى الصين بتولي الرئيس تو لام، مقاليد الحكم، والذي كان واضحاً في خطابه الأول بأنه عازم على الاستمرار في مكافحة الفساد وتعزيز الانضباط الحزبي، والتعامل بحزم مع المسؤولين الفاسدين، ما يتقاطع مع حملة الرئيس (الصيني) شي جين بينغ، ضد الفساد». وأضاف أنه «بالتالي تدرك بكين بأن أولية الرئيس الجديد متمثلة في الاستقرار السياسي على حساب التمدد غرباً والتقارب مع الولايات المتحدة، وهي أهداف لا يمكن تحقيقها بمعزل عن الاستقرار الإقليمي والحفاظ على علاقات مستقرة مع الصين، على الأقل خلال العامين المقبلين». ولفت وانغ إلى وجود عوامل أخرى «تهم بكين في مسألة التغيير السياسي والأحداث المتسارعة عند جارتها في الجنوب الشرقي، إذ إن الانقسامات الداخلية في هانوي قد تحد من رغبة الحزب (الشيوعي الفيتنامي) في استعداء واستفزاز الصين بشأن النزاعات البحرية، خصوصاً أن هذه النزاعات كانت دائماً عقبة أمام تعزيز العلاقات بين الجانبين».

من جهته، قلل الخبير في الشؤون الآسيوية تشون داي (يقيم في تايوان) من تأثير الاضطرابات السياسية في فيتنام على الاتجاه العام للبلاد في ما يتعلق بإدارة علاقاتها الدولية. وقال في حديث لـ«العربي الجديد»، إنه «من غير المرجح أن تؤثر الاضطرابات على سياسة هانوي الخارجية ومقاربتها للعلاقة مع بكين وواشنطن»، عازياً ذلك إلى أن «مثل هذه الملفات راسخة منذ أكثر من ثلاثة عقود، ولم يطرأ عليها أي تغيير بغض النظر عن هوية الرئيس وشكل النظام».

لكن تشون لفت إلى أن «الصين ربما ستكون ممتنة لهذه الاضطرابات التي قد تتسبب في تغييرات جذرية على مستوى الأوليات السياسية وإعلاء شأن الإيديولوجية الحزبية». وأضاف أن «هذا ما تريد أن تراه بكين في دول الجوار، وجود قادة ومسؤولين حزبيين يفكرون سياسياً بنفس الطريقة التي يفكر فيها الرئيس شي جين بينغ».

■ مشهد مهيب وجليل!
في إسبانيا .. الآلاف يرقدون لساعات تحت الشمس الحارقة من أجل غزة!
يفعلون ذلك حتى يلفتوا أنظار العالم للإبادة الجماعية في غزة!
بينما يرقد العرب تحت تكييف قصورهم مكيفين غائبين عن المسؤولية!

■ الإسرائيليون أمام جيل غير مسبوق في المواصفات والمعايير التي عرفوها في الانتفاضات الفلسطينية السابقة

■ قبيل وصول وزير الخارجية الأميركي، بلينكن، إلى تل أبيب، سرب الإعلام الأميركي أنباء عن مشاورات داخل إدارة بايدن لفتح قناة تفاوض مباشر مع حركة حماس للإفراج عن 5 أسرى من جنسيات أميركية محتجزين في غزة، بمعزل عن المفاوضات الإسرائيلية

■ لقد أنتجت حرب العام 2014 جيل #طوفان_الأقصى، لقد تحول الظلم والعدوان إلى غضب كامن تفجر في السابع من أكتوبر.. بعدها مارس العدو المجرم بغبائه عدواناً أكبر، إيماناً منه بأن الحل في القوة أو المزيد من القوة، فأي جيل يُصنع اليوم في #غزة؟! وأي غضب وحقد يترعرع في القلوب ليس فقط ضد الاحتلال الصهيوني المجرم، بل ضده وضد كل داعميه والمطبعين معه؟! ستُبْدي لكَ الأيّامُ ما كنتَ جاهلاً... ويأتِيكَ بالأخبارِ مَن لم تُزَوِّدِ

■ ضربوها بشدة ووقعت أرضا، لكن في النهاية، أرضت ضميرها وأوصلت صوتها. ليس فقط لزعماء الإبادة #بايدن و#ماكرون .. لكن للعالم كله ناشطة حقوقية في #فرنسا قامت باعتراض الموكب الرئاسي لبايدن وماكرون في شارع الشانزليزيه في باريس تنديدا بدعمهما للإبادة الجماعية في #غزة الحياة مواقف

■ الاستهداف والاعتقال للمواطنين على أساس عرقي من أفظع الانتهاكات في السودان #العالم_يتجاهل_السودان

■ #العالم_يتجاهل_السودان أكثر من عام من القتل والخراب والانتهاكات والقليل من يقدم الحلول أو يساعد في إنهاء هذه الحرب.. التغطية الإعلامية لها دور كبير لكنها لا تأخذ حقها.. هذا الشعب يستحق السلام

■ في السودان، حتى المنظمات الإنسانية بتتعرض لضغوط وابتزاز وما قادره تصل للمناطق المتضررة الوضع مدمر، وحيصبح أسوأ، كل يوم الحرب بتتوسع والانتهاكات بتزيد #العالم_يتجاهل_السودان